Buḥūth Online
مجلة محكمة تصدر إلكترونيا

وحدة النشر العلمي

بحوث

مجلة علمية محكمة

العلوم التربوية

العدد 8 أغسطس 2021 – الجزء 2

ISSN 2735-4822 (Online) \ ISSN 2735-4814 (print)

رئيس التحرير
أ.د/ أميرة أحمد يوسف
أستاذ النحو والصرف-قسم اللغة العربية
عميد كلية البنات للآداب والعلوم والتربية
جامعة عين شمس

نائب رئيس التحرير
أ.د/ حنان محمد الشاعر
أستاذ تكنولوجيا التعليم-قسم تكنولوجيا التعليم والمعلومات
وكيل كلية البنات للدراسات العليا والبحوث
جامعة عين شمس

مدير التحرير
د. سارة محمد أمين إسماعيل
مدرس تكنولوجيا التعليم
كلية البنات جامعة عين شمس

سكرتارية التحرير:
م/ هبه ممدوح مختار محمد
معيدة بقسم الفلسفة
مسئول الموقع الالكتروني:
م.م/ نجوى عزام أحمد فهمي
مدرس مساعد تكنولوجيا التعليم
مسئول التنسيق:
م/ دعاء فرج غريب عبد الباقي
معيدة تكنولوجيا التعليم

مجلة "بحوث" دورية علمية محكمة، تصدر عن كلية البنات للآداب والعلوم والتربية بجامعة عين شمس حيث تعنى بنشر الإنتاج العلمي المتميز للباحثين.

مجالات النشر: اللغات وآدابها (اللغة العربية – اللغة الإنجليزية – اللغة الفرنسية-اللغة الألمانية-اللغات الشرقية) العلوم الاجتماعية والإنسانية (علم الاجتماع – علم النفس – الفلسفة – التاريخ – الجغرافيا).
العلوم التربوية (أصول التربية – المناهج وطرق التدريس-علم النفس التعليمي – تكنولوجيا التعليم –تربية الطفل)

التواصل عبر الإيميل الرسمي للمجلة:
buhuth.journals@women.asu.edu.eg

يتم استقبال الأبحاث الجديدة عبر الموقع الإلكتروني للمجلة:
https://buhuth.journals.ekb.eg/

- حصول المجلة على 7 درجات (أعلى درجة في تقييم المجلس الأعلى للجامعات قطاع الدراسات التربوية.
- حصول المجلة على 7 درجات (أعلى درجة في تقييم المجلس الأعلى للجامعات قطاع الدراسات الأدبية.

تم فهرسة المجلة وتصنيفها في:
دار المنظومة– شمعة

تطوير منهج الفقه في ضوء المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة، وتأثيره على وعي طلاب الصف الأول الثانوي الأزهري

محمد العزب محمد حسين
باحث ماجيستير- قسم المناهج وطرق التدريس
كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، مصر
mohammedelazab65@gmail.com

أ.د. ثناء عبد المنعم رجب
كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، مصر
Thanaa.ragab@women.asu.edu.eg

أ.د. ريم أحمد عبد العظيم
كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، مصر
reem.abdalazeem@women.asu.edu.eg

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن فاعلية المنهج المطور في تنمية الوعي ببعض المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة لدى طلاب الصف الأول الثانوي الأزهري، وقد اختار الباحث عينة البحث مجموعة من طلاب الصف الأول الثانوي الأزهري بأحد المعاهد الأزهرية بمحافظة الأقصر مكونة من (30) طالب عينة الدراسة وتكونت أدوات القياس من قائمة بالمستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة تمثلت في ثلاثة مجالات رئيسة على النحو التالي: المجال الأول: مجال العبادات، ويندرج تحته (5) قضايا. المجال الثاني: مجال المعاملات، ويندرج تحته (7) قضايا. المجال الثالث: مجال القضايا الطبية، ويندرج تحته (8) قضايا واستمارة تحليل المحتوى (من إعداد الباحث) في ضوء قائمة المستجدات وقضايا الفقه المعاصر ومقياس وعي الطلاب في بعض المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة وتكون المقياس من مجموعة من العبارات المختلفة التي تقابل الطلاب في حياتهم اليومية والمتصلة بأبعاد المقياس وعددها (40) أربعون عبارة وتوصل البحث إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية في قياس الوعي بالمستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة القبلي والبعدي، لصالح التطبيق البعدي.

الكلمات المفتاحية: منهج الفقه - القضايا الفقهية المعاصرة - تنمية الوعي.

المقدمة:

إن واقع الحياة في الوقت الحالي يتنوع بتنوع أنشطة حياة الإنسان، ولاشك أن هذا الواقع مليء بالمستجدات والقضايا التي تتسم بالتعقيد والتشابك والصعوبة، بقدر تعقد الحياة ذاتها في مظاهرها وتشابك علومها، وإفرازات التعاملات التي تجرى على مستوى الأفراد والدول والجماعات فالعالم يعيش اليوم عصر المعرفة كنتيجة لثورة المعلومات والاتصالات، فلم تعد المعرفة حكراً على المصادر التقليدية كالكتاب والمعلم بل تعددت مصادر المعرفة من القنوات الفضائية والانترنت، وصفحات التواصل الاجتماعي، وانتشار هذه الوسائل الحديثة نتج عنها اختلاف في الحاجات عما كانت عليه سابقاً، وأفرزت عدداً من القضايا والتساؤلات عند الطلاب خصوصاً طلاب المرحلة الثانوية والذين هم أكثر عرضة للعولمة والانفتاح التقني والحضاري ، ومن تلك القضايا والتساؤلات ما يتعلق بالعبادات، مثل :الصلاة في الطائرة، استثمار أموال الزكاة، راكب الطائرة متى يفطر، وزكاة الأسهم والسندات، استئجار الكنائس للصلاة فيها (في بلاد الغرب) وما يتعلق بالقضايا الطبية مثل: التلقيح الصناعي، وعمليات التجميل، والاستنساخ، وإجهاض الجنين المشوه، وأطفال الأنابيب وأجهزة الإنعاش، واختيار جنس الجنين، وحكم تشريح جسم الإنسان، ونقل الدم، والعقاقير.

وأدى ذلك التقدم أيضاً إلى ظهور مسائل حديثة ومعاملات مستجدة في حياة الناس اليوم نظراً لهذا التطور الهائل الذي أحدثته هذه الثورة العلمية الحديثة وما استتبعته من تقلبات الحياة وتشعبها وتجددها ، وبما أن الشريعة الإسلامية خاتمة الشرائع فلابد أن تكون صالحه لكل زمان ومكان ، قادرة على مواكبة مستجدات الحياة ومواجهتها بالتشريع الرشيد والتوجيه السديد انطلاقا من قواعدها الخالدة ومبادئها السامية النابعة من الكتاب والسنة ، وما ينبني عليها من المصادر الاجتهادية الثرية التي تكسب الفقه الإسلامي خصوبة وحيوية وتجددا ومرونة تجعل الناس في رشد من أمرهم ، وفسحة في دينهم ، وبصيرة فيما يأتون ويذرون. (سلطان، أبو ليل،2003، 615).[1]

والتربية الإسلامية إحدى فروع الدين الإسلامي المهمة وتُعد من أبرز الوسائل التي يمكن الاعتماد عليها في تربية الشباب تربية خلقية صحيحة، لها من الخصائص ما يجعلها متميزة عن سائر النظريات التربوية الوضعية، فهي كيان كامل وإطار متوازن للعملية التعليمية في ضوء مرونتها وصلاحيتها لأنها تعيش في كل عصر وتصلح لكل جيل وتواكب كل نهوض، لذلك فإن الهدف من التربية الإسلامية هو الوصول بالفرد إلى الحال الذي يكون فيه مسلما في الاعتقاد والمشاعر والسلوك، وعربيا في القول والاتجاه متقناً لمهنته وعمله ، على وفق الأساليب العصرية مطبقا لمبادئ الإسلام في جوانب حياته كلها.

كما تسعى التربية الإسلامية كمنهج دراسي إلى تحقيق مجموعة من الغايات من أهمها إعداد الإنسان الصالح القادر على عمارة الأرض والاهتمام بالعقل وتربية الضمير والوجدان عن طريق تحقيق

---

* يتبع الباحث طريقة التوثيق التالية:
أ- تقديم بيانات المرجع في متن البحث حسب الترتيب التالي: اسم عائلة المؤلف، ثم سنة النشر، ثم رقم الصفحة.
ب- تقديم بيانات المرجع في قائمة المراجع حسب الترتيب التالي: اسم المؤلف الأخير، ثم الاسم الأول، ثم سنة النشر.

الصلة الدائمة بين الإنسان وربه، وكذلك تربية الفرد الصالح المتفاعل مع بيئته الاجتماعية، وتنميته من جميع جوانبه جسميا وروحيا وانفعاليا واجتماعيا (حمد،3،2011).

وعلى الرغم من أهمية التربية الإسلامية كمنهج في حياة الفرد والمجتمع، نجد أن مناهج التربية الإسلامية تحتاج إلى إعادة النظر؛ وذلك لظهور مستجدات وقضايا تتسم بالتعقيد والتشابك والصعوبة والتي يجب تضمينها وربطها بمناهج التربية الإسلامية، وهذا ما أشارت إليه (زين، 2007 ،98) إلى ضرورة ربط المناهج الدراسية بالمجتمع في كل الموضوعات والقضايا وإعادة النظر في المناهج الدراسية بقصد تطويرها بشكل يتناسب مع القضايا المعاصرة، وزيادة الاهتمام بتوجيه الطلاب إلى القضايا المعاصرة وربطها بمقرراتهم الدراسية وذلك لربط الدراسة بالواقع الذي يعيشه الطلاب.

وأكدت (عرابي،2002، 136) على ضرورة توجيه الدارسين للبحث في الكثير من المستجدات والمسائل التي جدت في حياة الأمة وعلى مستوى بالغ من الأهمية.

وإذا كان ما سبق يبرز أهمية التربية الإسلامية كمنهج، وضرورة البحث في الكثير من المستجدات والمسائل التي جدت في حياة الفرد والمجتمع، فإن الفقه يُعد أحد فروع التربية الإسلامية والذي يرتبط بجوانب كثيرة من حياة الناس في العبادات والمعاملات بشتى أنواعها، ولذا ينبغي الاهتمام به وتسليط الضوء على قضاياه ومستجداته وربطها بالمناهج الدراسية، وهذا ما أكده كل من (حسان ،2006، 202) (اليازوري ،2011،132) حيث أوصى بأهمية الاهتمام بعلم الفقه وتوجيه الجهود نحو عرضه بأسلوب سهل التناول بعيدا عن التعقيد والتفريعات في ضوء المستجدات المعاصرة، وضرورة تضمين محتوى الفقه لبعض القضايا المعاصرة والمهمة.

ويعني الفقه الإسلامي كفرع من فروع التربية الإسلامية بدراسة العبادات والمعاملات والأخلاق الفردية والاجتماعية التي يلتزم بها المسلم، والمطالع لتراث الفقه الإسلامي يجده متسماً بالثراء في الآراء الفقهية، وهذا ما أكده (القحطاني، 2009، 18، 19) بأن الفقه يُعد من أهم الفروع في الفكر الإسلامي، حيث إنه يرتبط بجوانب كثيرة من حياة الناس في العبادات والمعاملات بشتى أنواعها، لذلك ينبغي الاهتمام بالمحتوى الذي يقدم في هذه المقررات بما يتناسب مع أحوال المجتمع، ولا يتعارض مع المصادر الأصلية للتشريع الإسلامي.

وقد أشارت العديد من الدراسات على أهمية علم الفقه وضرورة الاهتمام به ومن هذه الدراسات: دراسة كل من:(اليازوري،2011، زين،2007، وحسان، 2006، وعرابي،2002، والمحاميد، 2001)، وقد اتفقت جميعها على أهمية الاهتمام بعلم الفقه وتوجيه الجهود نحو عرضه بأسلوب سهل واضح في ضوء المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة.

وحتى نتمكن من تدريس مادة الفقه الإسلامي بفاعلية علينا أن نتعرف على كل ما يحيط بهذا العلم من معانٍ وغايات وأهداف، حتى يتسنى لنا توصيل معلوماته للمتعلمين بطريقة علمية صحيحة وأسلوب تربوي معاصر نحقق من خلاله الأهداف التربوية والتعليمية المرسومة لتدريس مادة الفقه الإسلامي.

ويؤكد ذلك (المالكي، 2008، 49) أن لتدريس منهج الفقه كماده دراسية بالمرحلة الثانوية أهداف عامه تتمثل في: إلمام طلاب المرحلة الثانوية بأحكام فقه العبادات والمعاملات، وأحكام فقه الأسرة، والاستدلال عليها من القرآن والسنة والإجماع والقياس، وكذلك الإلمام بأحكام الفقه للقضايا، والمسائل

الفقهية المعاصرة ووقوف الطلاب على مرونة الفقه الإسلامي، ومن ثم مرونة الإسلام وصلاحيته لكل زمان ومكان، وكذلك تنمية الشعور الديني لدى طلاب المرحلة الثانوية، وذلك من خلال معرفة الحكم الشرعي لبعض العقوبات.

وإذا كانت التربية هي أداة المجتمع ووسيلته المنظمة فإن المناهج هي أداة التربية ووسيلتها المنظمة التي تلعب دورا مهما في بناء عقول الطلاب وفكرهم نحو أفاق المستقبل من خلال منهج سليم يستند إلى الشمولية والتوازن والحكمة ، ويكون بذلك قادراً على إعداد عقول الطلاب بما يغرسه من مبادئ وقيم واتجاهات ، وبناءً على ذلك فإن إعداد المناهج من أهم العمليات الإنسانية خاصة أن بناء الطلاب يتوقف على نوع هذه المناهج، والمناهج عملية معقدة تحتاج إلى تضافر كافة القوى والإمكانات العلمية ، والخبرات ذات الصلة لتعد منهجاً متميزا وفاعلاً.

كما تمثل المناهج عنصرا أساسيا من عناصر التعليم "فهي الأداة التي تعكس ظروف المجتمع الذي تخدمه وتحقق أغراضه، وتترجم مواريثه الاجتماعية، وتواجه نظمه واحتياجاته الاقتصادية واتجاهاته السياسية، ويجب أن تسعى مناهج التعليم في المرحلة الثانوية إلى التوعية بالمستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة المحيطة بالطلاب، وكذلك ترسيخ القيم الدينية والخلقية في نفوس النشء (مصلح، 2010، 2، 3).

هذا ويُعد المنهج الدراسي الوسيلة لتحقيق أهداف التربية والتعليم، ولما كان المنهج يتأثر بعدة عوامل هي: الطالب وخصائصه، وطبيعة البيئة، وطبيعة وخصائص المجتمع وحاجاته ومشكلاته الاجتماعية والاقتصادية، والثقافة والتطورات العلمية والتربوية والتكنولوجية، وحيث إن كل عامل من هذه العوامل قابل للتغير والتطور ويتأثر بالمتغيرات الداخلية والخارجية، فإن عملية تطوير المنهج من وقت لأخر تصبح أمراً ضرورياً، ويجب بذل الجهود لتطويره علي أفضل وجه، وينبغي أن يتم التطوير علي أساس دراسة الواقع بجميع أبعاده وجوانبه وتحديد إمكاناته ومشكلاته ومتطلباته، ويجب أن تنبثق المناهج في تطويرها أيضاً من متطلبات ومقومات وخصائص المجتمع وتواجه تطورات العصر، وتتوافق مع البيئات والأحوال والتطورات المختلفة، وتتناسب مع حاجات وميول الطلاب، وذلك بهدف تنمية وعيهم بمستجدات القضايا الفقهية.

ومن الأسباب والمبررات التي توجه اهتمام المتخصصين في المناهج إلى ضرورة تطويرها وإعادة النظر فيها ما يلي:

١- طبيعة العصر الذي نعيش فيه، والمليئة بالأحداث والمشكلات والتطورات العالمية.

2- سوء وقصور المناهج الحالية وخاصة منهج الفقه: ويتم معرفة ذلك من خلال نتائج الامتحانات وتقرير الخبراء والموجهين وآخر نتائج البحوث التربوية.

3- عدم قدرة المناهج الحالية وخاصة منهج الفقه على الإسهام الفاعل في التغير الاجتماعي.

4- عجز المناهج الحالية، وخاصة منهج الفقه عن ملاحقة التطور التربوي والنفسي.

5- الاستجابة لرغبة الرأي العام الذي تعكسه وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية حول منهج الفقه، فهي تعبر عن رأى قطاع من أفراد المجتمع لا يمكن تجاهله.

وقد تزايدت المعرفة الإنسانية بدرجة كبيرة في شتي مجالات الحياة في نهاية القرن العشرين إلى أن أصبح يطلق على هذا العصر الذي نعيش فيه مسميات عديدة منها: عصر العلم، وعصر

المعرفة، وعصر العلم والمعرفة، وعصر المعلومات، وعصر التكنولوجيا، وعصر الفضاء، وعصر التقنيات الحديثة، وعصر الكمبيوتر والإنترنت، وعصر التكنولوجيا الحيوية (الهندسة الوراثية).

وحيث إن مناهج التعليم تستمد محتواها من التراث الثقافي وأوجه النشاط الإنساني، وهي تعبر عن واقع الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية التي تسعى لإعداد الأفراد لها، فإن هذا يستلزم تطوير مناهج التعليم وإعادة النظر في أهدافها ومحتواها وأساليب تدريسها وتقويمها، والاستفادة من المستجدات العلمية والتكنولوجية مع الالتزام بأخلاقيات العلم والمحافظة على الهوية الثقافية والدينية للمجتمع والتوجيه الإسلامي للعلوم المختلفة. (عبد السلام، 2006، 288).

من هنا أصبحت عملية تطوير منهج التربية الإسلامية بصفه عامة ومنهج الفقه بصفة خاصة عملية مهمة لا تقل أهمية عن عملية بناءه؛ وذلك من أجل تنمية وعي الطلاب بالمسائل الفقهية المعاصرة، ومعالجة الأفكار غير الصحيحة عن الفقه، وهى أن الفقه كغيره من العلوم الأخرى التي لا تعدو أن تكون مجرد تحصيل للمعارف الإسلامية في دائرة العقائد والعبادات والأخلاق، الأمر الذي يحتم على مطوري المناهج والمناهج الشرعية بصفة خاصة تطوير منهج الفقه ليواكب تطورات العصر باشتماله على المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة التي تعبر عن حاجات العصر وتطلعاته.

ثانياً- الإحساس بمشكلة البحث:

لقد نبع الإحساس بمشكلة البحث من خلال المصادر التالية:

1- **خبرة الباحث كمعلم للتربية الإسلامية:** بمعهد أرمنت بالأقصر حيث لاحظ أثناء قيامه بتدريس مادة الفقه أن المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة تكاد تكون غائبة عن مقرر الفقه، وأن تناول بعض القضايا الفقهية يتم باستخدام اصطلاحات قديمة قد تسبب إشكالاً في فهم الطلاب لها.

2- الدراسة الاستطلاعية:

ولتدعيم الإحساس بمشكلة البحث قام الباحث بإجراء دراسة استطلاعية بأحد المعاهد الحكومية وهو **معهد بنين أرمنت الوابورات الأزهري** بالأقصر التابع لإدارة أرمنت التعليمية، وتم في هذه الدراسة الاستطلاعية الإجراءات التالية:

أ- مقابلة (ستة) من معلمي التربية الإسلامية بالمرحلة الثانوية للتعرف على آرائهم حول مدى توافر المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة في منهج الفقه المقرر على طلاب الصف الأول الثانوي الأزهري. وتم التوصل إلى النتائج التالية:

أقرَّ جميع المعلمين (مجموعة الدراسة الاستطلاعية) بأن منهج الفقه المقرر على طلاب الصف الأول الثانوي الأزهري يفتقر إلى مثل هذه الموضوعات، وأنه في حاجة ماسة لمثل هذه الموضوعات حتى تشبع رغبات الطلاب في معرفة الأحكام الشرعية لمثل هذه المستجدات والقضايا المعاصرة.

ب- قام الباحث بمقابلات شخصية مع مجموعة من طلاب الصف الأول الثانوي الأزهري وأسفرت المقابلة عن عدة نقاط منها على سبيل المثال:

- شكوى معظم الطلاب من صعوبة مادة الفقه، وأن المقرر أهمل بعض المسائل الفقهية المعاصرة.
- أنهم يدرسون مقرر الفقه لمجرد التحصيل فقط.

- أنهم يجهلون بعض الأحكام الفقهية المعاصرة التي ترتبط بواقعهم وحياتهم وأنهم في حاجة إلى معرفة حقيقة هذه الأحكام مثل: أحكام الزواج، والطب، والاستثمار.... وغير ذلك.

3- **الاطلاع على ما أوصت به البحوث والدراسات السابقة:** حيث إن العديد من الدراسات والبحوث أكدت على عدم اهتمام مناهج التربية الإسلامية–عامة - ومناهج الفقه - خاصة - بالمستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة، وقد أكدت أيضاً على أهمية تضمين مناهج التربية الإسلامية، ومناهج الفقه لهذه المستجدات والقضايا ومنها دراسة كل من:

دراسة (القدومى،2000)، دراسة (المحاميد ،2001)، دراسة (تربان، 2001) دراسة (حماد، 2004)، دراسة (حنبل ،2005)، دراسة (يحيى، 2006) دراسة (عطيه،2006)، دراسة (المالكي، 2008)، دراسة (صبّاح، 2008)، دراسة (سليمان، 2009)، دراسة (المبيض، 2009)، دراسة (الرملي ،2011)، (اليازوري،2011)، ودراسة (MOOSA،AROZULLAH ، 2013) دراسة (Kuddus،2014).

بناءً على ما سبق كان من الضروري أن تحرص المناهج الدراسية، والمخططين لها على توعية الطلاب بالقضايا والمستجدات التي يعيشونها، وأن توثق صلتهم بواقع حياتهم ومشكلاتها حتى يكون الطلاب قادرين على حل هذه المشكلات ولا يكون الطلاب منفصلين في دراستهم عن واقعهم ومجريات حياتهم وظروفهم وخصائصهم، بمعنى أن تنطلق المناهج الدراسية من فهم تام ووعى عميق ودراسة دقيقة لهذه المستجدات والقضايا المعاصرة، وهو ما يطلق عليه فقه المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة.

ثالثاً: - تحديد مشكلة البحث:

يمكن تحديد مشكلة البحث في أن هناك قصوراً واضحاً في منهج الفقه المقرر على طلاب الصف الأول الثانوي الأزهري، من حيث تضمينه للمستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة في محتواه. الأمر الذي أدى إلى ضعف وعي طلاب هذه المرحلة بهذه المستجدات والقضايا، ومن ثمّ يحاول البحث الحالي التصدي لهذه المشكلة من خلال الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

س: كيف يمكن تطوير منهج الفقه في ضوء المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة، وتأثيره على وعي طلاب الصف الأول الثانوي الأزهري؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس الأسئلة التالية:

س1: ما المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة التي يجب تضمينها في منهج الفقه لطلاب الصف الأول الثانوي الأزهري؟

س2: ما مدى توافر المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة في منهج الفقه للصف الأول الثانوي الأزهري؟

س3: ما صورة منهج مطور في الفقه في ضوء المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة لدى طلاب الصف الأول الثانوي الأزهري؟

س4: ما فاعلية منهج مطور في الفقه في تنمية الوعي ببعض المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة لدى طلاب الصف الأول الثانوي الأزهري (مجموعة البحث)؟

رابعاً: ـ أهداف البحث:

سعى البحث الحالي لتحقيق الأهداف التالية:

1- وضع تصور مقترح لمنهج الفقه للصف الأول الثانوي الأزهري في ضوء المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة.
2- تعرُّف فاعلية المنهج المطور في تنمية الوعي ببعض المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة لدى طلاب الصف الأول الثانوي الأزهري.

خامساً: ـ حدود البحث:

اقتصر البحث الحالي على الحدود التالية:

1- وضع إطار عام وخريطة لمنهج الفقه المطور للصف الأول الثانوي الأزهري في ضوء المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة التي ظهرت وانتشرت بعد عام 2000 م، وتم الاقتصار على القضايا التي حظيت بنسبة (75%) فأكثر.
2- اختيار وحدة القضايا المقترحة في المنهج المطور لتدريسها والتي تشتمل على ثلاث قضايا فقهية وهي (**قضايا العبادات – قضايا المعاملات – القضايا الطبية**)، وقياس فاعليتها في تنمية وعى الطلاب بالمستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة.
3- مجموعة من طلاب الصف الأول الثانوي الأزهري والتي بلغ عددها (30) طالبًا؛ حيث نجد أن الطلاب في هذه الفئة العمرية قد وصلوا إلى درجة مناسبة من النمو العقلي واللغوي والمعرفي الذي يمكنهم من استيعاب القضايا والمستجدات التي يعيشونها، وارتباطها بواقع حياتهم ومشكلاتها حتى يكون الطلاب قادرين على حل هذه المشكلات وعلى دراية بمجريات حياتهم وظروفهم وخصائصهم.
4- تم تطبيق البحث في معهد بنين أرمنت الوابورات التابع لإدارة أرمنت التعليمية بمحافظة الأقصر؛ حيث مصدر الشعور بمشكلة البحث.
5- تطبيق أدوات البحث خلال الفصل الدراسي الأول لعام 2016/ 2017م.

سادساً: ـ مصطلحات البحث:

- **التطوير:**

– **التطوير (لغة):** ورد في (المعجم الوجيز، 2008، 396) "طوّره: حوّله من طور إلى طور، وتطوّر : تحوّل من طور إلى طور، والتطوّر: التغيّر التدريجيّ الذي يحدث في بنية الكائنات الحيّة وسلوكها، ويطلق أيضاً على التغيّر التدريجيّ الذي يحدث في تركيب المجتمع، العلاقات، أو النظم، أو القيم السائدة فيه".

– **التطوير (اصطلاحاً):** لما كان التقويم والتطوير وجهين لعملة واحدة، حيث يعتمد كل منهما على الآخر، فإن تطوير المنهج يعنى به تحسين ما أثبت تقويم المنهج حاجاته إلى التحسين من عناصر المنهج أو من المؤثرات عليه، ورفع كفاية المنهج على وجه العموم في تحقيق الأهداف المنشودة،

كما يعرف تطوير المنهج أيضاً بأنه عملية صنع قرارات منهجية، ومراجعة نتائج هذه القرارات على أساس تقويم مستمر ومتتالٍ. (علي، 2011، 59).

- **التطوير(إجرائياً):** هو تصحيح وتحسين المنهج بجميع عناصره وإعادة تصميمه وذلك بإدخال التعديلات الملائمة في مكوناته والتي تجعله يلبي حاجات الطلاب والمجتمع ويحقق الأهداف المرجوة منه.

- **الفقه:**

- **الفقه (لغة):** ورد في (المعجم الوجيز، 2008، 478) الفقه: الفهم والفطنة.
والفقه: مداره في لغة العرب على الفهم، قال موسى عليه السلام في دعائه لربه عندما كلفه بالرسالة عند طور سيناء، (واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي) أي يفهموه (الأشقر،1991،29).
- **والفقه (اصطلاحاً):** العلم بالأحكام الشرعية المكتسبة من الأدلة التفصيلية. (داغي، المحمدي، 2005، 89).
- والفقه (إجرائياً): هو العلم الذي يعني بفهم أحكام الشريعة الإسلامية تجاه المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة، والتي تلمس جوانب حياة المسلم بما عليه من أفعال وعبادات مكلف بها، فيقرر حكمها من حيث وجوبها، أو حرمتها، أو إباحتها، أو كراهتها.

- **القضية:**

- **القضية (لغة):** هي: قضى، قضاءً: حكم وفصل. ويقال: قضى بين الخصمين، وقضى عليه، وقضى له، وقضى بكذا. فهو قاضٍ. (المعجم الوجيز، 2008، 506).
- القضية (اصطلاحًا): هي قول يصح أن يُقال لقائله إنه صادق فيه أو كاذب. (محمد حسين، 2019، 127)
- **والقضية** (إجرائياً): هي القضية الفقهية المعاصرة وما يصاحبها من مشكلات متداخلة ومتفاعلة مع بعضها البعض، والتي تختلف وجهات النظر فيها وتحتاج إلى الفصل والبتُّ فيها.

- **المستجدات الفقهية المعاصرة:**

- المستجدات (لغة): (جدّ) الشيء يجد (جدة) بكسر الجيم فيهماً صار جديداً، وتجدّد الشيء صار جديداً وأجدّه وجدّده وأستجدّه أي صيره جديداً (مختار الصحاح، 2011 ، 41).
- المستجدات الفقهية (اصطلاحاً): المستجدات في علم الفقه: المسائل الحادثة التي لم تقع من قبل، والتي يبحث العلماء حكمها الشرعي، ليعرف المسلمون كيف يتصرفون تجاهها. (الأشقر ،2000،26).
- المستجدات الفقهية (إجرائياً): هي المسائل الجديدة التي ظهرت في عصرنا الحاضر ولم تكن موجودة من قبل وتحتاج إلى بيان حكمها الشرعي، ويجب تضمينها مقررات الفقه للمرحلة الثانوية الأزهرية.

سابعاً: ـ منهج البحث:

في ضوء أسئلة البحث وفروضه استخدم الباحث المنهجين التاليين:

أ – **المنهج الوصفي التحليلي:** حيث استخدم الباحث أسلوب تحليل المحتوى وهو أحد أساليب المنهج الوصفي، والمنهج الوصفي في تحليل منهج الفقه المقرر على طلاب الصف الأول الثانوي الأزهري في ضوء المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة، وفى عرض مشكلة البحث وتحديد وتوضيح جوانبها، وفى الإطار النظري من حيث جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها بما يفيد في تصميم المخطط المقترح لتطوير منهج الفقه المستهدف تطويره.

ب – **المنهج التجريبي:** وذلك فيما يتعلق بتجربة البحث وضبط متغيراته والاعتماد على التصميم شبه التجريبي ذو المجموعة الواحدة في تجريب وحدة من منهج الفقه المطور للصف الأول الثانوي الأزهري، وقياس فاعليتها في تنمية وعي الطلاب (مجموعة البحث)، وسوف يتبع الباحث التصميم شبه التجريبي القائم على المجموعة الواحدة ذات التطبيق القبلي – البعدي.

ثامناً: ـ أدوات البحث:

أولاً: ـ أدوات التجريب، وتشمل:

* وحدة مطورة في ضوء المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة.
* دليل المعلم، وأوراق عمل الطلاب.

ثانياً: ـ أدوات القياس وتشمل:

1- قائمة بالمستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة.
2- استمارة تحليل المحتوى (من إعداد الباحث) في ضوء قائمة المستجدات وقضايا الفقه المعاصر.
3- مقياس وعي الطلاب في بعض المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة.

تاســعاً: ـ فروض البحث:

ليس لأسئلة البحث (1)، (3) فروض لطبيعتها الوصفية التحليلية، أما السؤالين (2)، (4) فقد وضع لهما الفروض التالية:

ف1: لا تتوافر المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة في منهج الفقه للصف الأول الثانوي الأزهري بنسبة (50%) فأكثر كما حددها الباحث.

ف2: يوجد فرق دال إحصائياً بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية في قياس الوعي بالمستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة القبلي والبعدي، لصالح التطبيق البعدي.

ف3: يتسم منهج الفقه المطور بمستوى عالٍ من الفاعلية في تنمية وعى الطلاب بالمستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة.

عاشرًا: ـ أهمية البحث:

يتوقع أن تكون أهمية البحث على النحو التالي:

أ ـ الأهمية النظرية، وتتمثل في:

يُرجى أن يقدم هذا البحث إطارًا نظريًا يتعلق بتطوير المناهج بصفة عامة، ومنهج الفقه الإسلامي بصفة خاصة، فضلاً عن تحديد المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة، ودور المنهج المطور في ضوء تلك المستجدات والقضايا الفقهية في تنمية وعي الطلاب.

ب – الأهمية التطبيقية:

يرجى من هذا البحث أن يفيد كلاً من:

- طلاب الثانوية الأزهرية: بتنمية الوعي لديهم ببعض المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة.
- المعلمين: تزويد ميدان تدريس الفقه بالمرحلة الثانوية الأزهرية بمنهج مطور لتنمية الوعي ببعض المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة.
- مخططي المناهج: توجيه أنظار القائمين على تخطيط المناهج وتدريسها وتقويمها بضرورة تضمين وحدات دراسية بمناهج الفقه تهتم بالمستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة.
- الباحثين: من الممكن أن يكون البحث نواة بحوث جديدة في مجال الفقه في ضوء المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة.

الإطار النظري:

مقدمة:

يتناول الإطار النظري نبذة مختصرة عن تطوير منهج الفقه في ضوء المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة، وتأثيره على وعي طلاب الصف الأول الثانوي الأزهري.

وقد تضمن الإطار النظري محورين رئيسيين، هما على النحو التالي:

المحور الأول: تطوير مناهج التربية الإسلامية.

مقدمة:

يتناول هذا المحور بعض متغيرات البحث والمتمثلة في مفهوم المنهج لغة واصطلاحاً، والمنطلقات الفكرية لبناء مناهج التربية الإسلامية، ثمّ إسهامات المنهج في حل مشكلات المجتمع، ثمّ مفهوم تطوير المناهج، والفرق بين التطوير والتغيير، ثمّ دواعي تطوير المنهج وأسس تطوير المنهج، ومبادئ بناء وتطوير المناهج، ثمّ عرض لمزايا تطوير المنهج، وأساليب تطوير المنهج، ثمّ عرض لبعض الدراسات والبحوث السابقة التي تناولت تطوير المناهج، ويذيل هذا المحور بتعقيب عام. وفيما يلي توضيح لذلك:

أولاً: مفهوم المنهج لغة واصطلاحاً:

تعددت التعريفات الخاصة بالمنهج، وفيما يلي عرض موجز لبعض هذه التعريفات:

المنهج: هو مجموعة الخبرات التربوية التي تقدمها المدرسة للدارسين فيها داخلها أو خارجها بقصد مساعدتهم على النمو الشامل أي النمو في جميع الجوانب (العقلية، والثقافية، والدينية، والاجتماعية، والجسمية، والنفسية، والفنية) نمواً يؤدي إلى تعديل سلوكهم ويعمل على تحقيق الأهداف التربوية المنشودة. (الوكيل، المفتي، 2004، 22).

كما يُعرف بأنه: الخطة العامة الشاملة لمجموع المواقف (الخبرات) التعليمية التي تهيؤها المدرسة لتلاميذها في داخلها أو خارجها تحت إشراف منها؛ بقصد احتكاكهم بهذه الخبرات وتفاعلهم

معها، ومن نتاج هذا الاحتكاك والتفاعل يحدث التعلم مما يؤدي إلى تحقيق النمو الشامل للتلاميذ الذي هو الهدف الأسمى والغاية الأعم من العملية التعليمية التعلمية. (طعيمه وآخرون، 2011، 21).

وفي ضوء التعريفات السابقة يُمكن تعريف المنهج إجرائياً بأنه: كل دراسة أو نشاط أو خبرة يكتسبها الطالب تحت إشراف المدرسة وتوجيهها سواء داخل الفصل أو خارجه.

ثانيًا: المنطلقات الفكرية لبناء مناهج التربية الإسلامية:

للمناهج الدراسية دورا مهماً وبارزاً في حياة البشرية فهي الأداة المثلي التي تستخدمها المجتمعات في بناء وتشكيل شخصية أفرادها وإعدادهم للحياة، وذلك وفقاً لفلسفتها وثقافاتها ومعتقداتها. فمن المعروف أن المناهج الدراسية تعكس تطلعات وطموحات هذه المجتمعات وآمالها في أجيالها القادمة، كما تعكس الواقع الذي تعيش فيه هذه المجتمعات وما تعاني به من أحداث وما يمر بها من أزمات.

وإذا كانت المناهج المدرسية بوجه عام هي أداة المدرسة لتحقيق الأهداف التربوية التي تسعي إليها ، فإن مناهج التربية الإسلامية والفقه بوجه خاص لها النصيب الأوفر في تحقيق هذه الأهداف وذلك لأن مصدر هذه المناهج هو القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ، وعليه فإن مناهج التربية الإسلامية والفقه تُعد أساساً شاملاً لبقية المناهج وموجهاً لها، ولأن هذه المناهج تتناول حياة الإنسان كلها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتربوية وغيرها ، ولا تقتصر على العبادات والمعاملات أو على العقيدة فقط – كما يظن البعض – ومن هنا تسهم في تحقيق جميع الأهداف دون استثناء، وبذلك يتضح مدي أهمية مناهج التربية الإسلامية والفقه وعلو منزلتهما بين المناهج المدرسية الأخرى.

ومن الاهتمام السابق بالمناهج الدراسية ودورها البارز في تحقيق أهداف المجتمعات سواء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية فيظهر الدور الكبير لوضع أسس علمية يتم بناء المنهج في ضوئها وأساليب حديثة لتطوير المناهج، وأنماط مقبولة من تنظيم المناهج وخاصة مناهج التربية الإسلامية.

وتتمثل المنطلقات الفكرية لبناء مناهج التربية الإسلامية فيما يلي:

1- الإسلام هو المنهج الأمثل للحياة الإنسانية في كل زمان ومكان، لأنه منهج شامل لنظام الحياة وهو القادر على البقاء والعطاء والاستمرار على اختلاف العصور والبيئات.
2- التصور الإسلامي للحقيقة الألوهية والكون والإنسان والحياة أساسه إن الإسلام هو النظام العالمي العام الذي لا يقبل الله تعالي بنظام غيره لأنه لا يقبل دينًا غيره.
3- العلاقة بين العبد وربه علاقة متوازنة موافقة للفطرة والعقيدة والشريعة والأخلاق السامي.
4- منهج الإسلام منهج وسطي معتدل.
5- الاحترام المتبادل بين الأفراد دون استعلاء.
6- القرآن الكريم المصدر الأول للتشريع والفقه الإسلامي ضروري لمعرفة الأحكام والسنة النبوية مفسرة للقرآن الكريم.
7- التأمل والتفكير في إدراك الأمور وعدم التقليد الأعمى.
8- التمسك بالهوية الإسلامية من خلال الثقافة الإسلامية لمواجهة التحديات.
9- تنمية الميول والاتجاهات الإسلامية وتقويم الانحرافات السلوكية لتحقيق الاتزان النفسي للشخصية المسلمة.

10- أخص خصوصيات الإسلام العلم والبحث العلمي.
11- المتعلم إنسان له خصائص وفروق فردية تراعى من خلال المنهج. (حماد، 2007، 10)

ثالثا: مفهوم تطوير المنهج:

يقصد بتطوير المنهج تصحيح أو إعادة تصميم المنهج بإدخال تجديدات ومستحدثات في مكوناته لتحسين العملية التعليمية وتحقيق أهدافها بحيث تكون نقطة البداية دراسة المنهج الحالي لمعرفة نواحي القوة ونواحي الضعف فيه، وترجمة أهدافه إلى الواقع الحي؛ تمهيداً لوضع الخطط والبرامج اللازمة لتحقيق هذه الأهداف. (محمود، 2012، 57).

وكذلك يُعرف تطوير المنهج بأنه: "عملية من عمليات صناعة المنهج يتم فيها تدعيم جوانب القوة، ومعالجة جوانب الضعف، في كل عنصر من عناصر المنهج، تصميماً وتقويماً، وتنفيذاً، ومعالجة كل عامل من العوامل المؤثرة فيه والمتصلة به وفي كل أساس من أسسه، في ضوء معايير محددة وطبقاً لمراحل معينة. (مرعي، وفرحان،2009، 272).

وفي ضوء التعريفات السابقة يُمكن تعريف تطوير المنهج إجرائياً بأنه: تصحيح وإعادة تصميم المنهج بإدخال تجديدات ومستحدثات في مكوناته بقصد تحسينه وتحقيق أهدافه، ومواكبته للمستجدات العلمية والتربوية، والتغيرات في المجالات الفقهية بما يلبي حاجات المجتمع وأفراده.

رابعًا: دواعي تطوير المنهج:

صممت المناهج قبل فترة من الزمن وكانت مناسبة للظروف الاجتماعية حينذاك ، وقد أدت دوراً بارزاً في خدمة المجتمع طيلة تلك الفترة ، ولكن التطور السريع الذي حدث في المجتمع المعاصر من حيث المستوي الثقافي ، والاقتصادي ، والتقني ، وأساليب الحياة اليومية ، والانفتاح العالمي من خلال مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام المختلفة كل ذلك استدعي تطويراً موازياً في مناهج التعليم بصفة عامة ، ومناهج التربية الإسلامية بصفة خاصة وللتطوير دواعي كثيرة ذكرها كثير من المهتمين بالتطوير مثل: (اليازوري، 2011 ، 30) (السيد وآخرون، 2008، 253 : 257) (الوكيل، 2008، 25 ، 26) وأهم هذه الدواعي التي تم ذكرها هي:

- التطلع إلي حياة أفضل: ولقد ساد اتجاه في العقد الماضي بين الدول المتقدمة والنامية على السواء، أن السبيل والمدخل الرئيس لذلك هو تطوير التعليم وتجديده من خلال مراجعة وتطوير المناهج، ومن ثمّ نشطت جهود تطوير المناهج على المستوي القومي.
- إيمان القيادات التربوية بقدرة التربية على المشاركة في إحداث التنمية والتغير.
- إهمال المناهج الحالية للغة العربية الفصحى.
- ضعف التربية الإسلامية في المناهج الدراسية الحالية، الأمر الذي أدى إلى وقوع الطلاب فريسة للغزو الثقافي.
- إيمان القيادات التربوية بأن تصميم وتطوير المنهج يأتي على رأس مجالات التجديد في التربية.
- إيمان القيادات التربوية بأن الخبرات العالمية في ميدان التربية يجب أن تكون أحد المنطلقات الرئيسة في عملية تطوير المنهج.

- سوء وقصور المناهج الحالية.
- عدم مواكبة المناهج الحالية للتطورات المعاصرة بسبب التغيرات التي طرأت علي التلميذ والبيئة والمجتمع والاتجاهات العالمية والمعرفة والعلوم التربوية.
- التنبؤ بحاجات واتجاهات الفرد والمجتمع.
- عدم وجود فلسفة تربوية واضحة محددة للمنهج، حيث ينطلق المنهج المدرسي بدون فلسفة محددة له، ومن ثم يبدأ من فراغ عند تحديد أهدافه، الأمر الذي ينعكس على جميع عناصر المنهج من: المحتوى، وطرق التدريس، وأوجه النشاط، وأساليب التقويم المتعددة.
- ما يستجد على الساحة المحلية والعربية والدولية من متغيرات تطرح في كل مرحلة صورة معينة لمواطن جديد، يمتلك من أشكال المهارات ما يمكنه من التعامل مع كل عصر وطبيعته.

وقد أشار إلى ذلك (النجدي، 2004، 5) إلى أن تطوير المقررات الدراسية يأتي ضمن العناصر الرئيسة لتطوير النظام التربوي، فالتطوير يمثل أحد المحاور الأساسية في خط التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية للمجتمعات.

وترى (غانم، 2015، 63) أن وقوف المقررات الدراسية بمناهج التعليم العام عند مستوى ضعيف من تقديم التطورات العلمية المعاصرة، وتمحورها حول تقديم المعارف الأساسية فقط، وكذلك تضمين موضوعات ضيقة من المواد بالمقارنة بتاريخ العلم وأساسياته، يؤدي إلى عزوف الطلاب وعدم توجههم نحو الدراسة العلمية، وكذلك إلى ضعف مستوى المنافسة العلمية لديهم مع طلاب الدول الأخرى الأكثر تقدماً في مجال العلوم والتكنولوجيا.

ومن الدراسات والبحوث السابقة التي تناولت التطوير في أحد متغيراتها وأهميته في مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي والتماشي مع روح العصر دراسة كل من: (علي، 2014)، (صابر، 2012)، (عبد السلام مصطفى ، 2006)،(أحمد ، 2006)، (العتيبي ، 2002) وقد أجمعت جميعها على ضرورة تطوير المنهج بما يتناسب مع التغير السريع والانفجار العلمي والتكنولوجي ، وضرورة تضمين المقررات الدراسية العديد من الأنشطة المصاحبة، والتي تقوم بدور فاعل في تعميق وعي الطلاب بما يدور حولهم من مشكلات، وذلك من خلال الربط بين ما يدرسه الطلاب في تلك المقررات وما قد يواجههم من مواقف في حياتهم اليومية ، وتعويدهم علي مواجهتها بشكل سليم واتخاذ الإجراءات المناسبة تجاهها ، والجمع بين الجوانب العلمية والتطبيقية في المنهج واللازمة لبناء شخصية الطالب مثل دراسة كل من : (أحمد ، 2006)، ودراسة (العتيبي، 2002) ،ودراسة (علي ، 2014) وضرورة إعادة النظر في نظام ومناهج الثانوية العامة لمراعاة طبيعة وواقع المجتمع المصري وعدم تبني نماذج غربية مطلقة لتطوير التعليم ومناهجه لا تتناسب مع طبيعة المجتمع المصري ، وتحقيق التوازن بين الكم والكيف عند بناء المناهج وتطويرها واختيار محتواها، وتطوير الأهداف التعليمية لكل مرحلة وأهداف المناهج ومحتواها في ضوء التطورات العالمية والمحلية ، وخصائص الطلاب وحاجاتهم مثل دراسة : (عبد السلام، 2006) وضرورة تصميم أو بناء أو تطوير مقررات أو وحدات تثقيفية تتضمن قضايا ومشكلات اجتماعية أو بيئية أو صحية في ضوء توجه حركة العلم والتقنية والمجتمع وفق النماذج المستخدمة في

الحركة ، وضرورة أن تستخدم نتائج تحديد حاجات المتعلمين في إعداد أهداف ومحتوي مناهج ومقررات الثقافة الصحية مثل دراسة : (صابر، 2002).

خامسًا: أساليب تطوير المنهج وهي:

1- تطوير المنهج بالحذف: ويكون بحذف مادة كاملة أو بحذف بعض أجزاء من المادة، إما لصعوبة فهم الطلاب لها، أو لتقليل كمية المعلومات التي يجب يلم بها المتعلم، أو لعدم مناسبة هذا الجزء مع المجتمع بسبب التور والتغيير الدائم. (علي، 2003، 50)

2- التطوير بالإضافة: وهو إضافة موضوعات أو فقرات جديدة غير موجودة بالمنهج أصلاً وهذه الفقرات والإضافات يجب أن تتماشى مع التطورات الحاصلة في المجتمع. (محمود، 2012، 84).

3- التطوير بالاستبدال: ويقصد به تغيير هيكل المادة بهيكل آخر مخالف يتناسب مع التطورات المختلفة. (الوكيل، المفتي، 2004، 319).

وقد اتبع الباحث في البحث الحالي أسلوب التطوير بالإضافة وهو إضافة وحدة جديدة في المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة حتى يكون طلاب الصف الأول الثانوي الأزهري على وعي بهذه القضايا والمستجدات المختلفة.

المحور الثاني: الفقه ومستجداته المعاصرة:

يعرض هذا المحور جزءين:

أولهما: - الفقه الإسلامي: فيتناول مفهوم الفقه الإسلامي، وأهميته، وأسسه.

ثانيهما: - المستجدات الفقهية المعاصرة: ويتناول مفهوم المستجدات الفقهية المعاصرة، وأهمية دراسة المستجدات الفقهية المعاصرة، وأسباب ظهور المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة، وفيما يلي توضيح لذلك:

أولاً: الفقه الإسلامي:

ويعرف بأنه: العلم بالأحكام الشرعية المكتسب من الأدلة التفصيلية 0 (داغي، المحمدي، 2005، 89)

كما يعرف بأنه: معرفة الأحكام الشرعية الفرعية من أدلتها التفصيلية بالاستدلال (السبيعي، 2012، 30).

والفقه (إجرائياً): يطلق على العلم الذي يعنى بفهم أحكام الشريعة الإسلامية واستنباطها من أدلتها التفصيليّة في القرآن الكريم والسنة النبوية في كل جوانب حياة المسلم بما عليه من أفعال وعبادات مكلف بها، فيقرر حكمها من حيث وجوبها، أو حلها، أو حرمتها، أو إباحتها، أو كراهتها.

ثانيًا: أهمية تعلم وتعليم الفقه الإسلامي:

تبرز أهمية الفقه الإسلامي حينما نعلم أنه منهج قوي يستمد قوته سلطانه من كتاب الله ، وسنة رسوله صل الله عليه وسلم، وهو يحمل في طياته الكثير من عوامل الاستقرار والتشريعات الإلهية بما تضمنه من عبادات ، ومعاملات ، وبما به من قدرة فائقة على الجمع بين المادة والروح بشكل ساعد على تحقيق مصالح الناس ، وتيسير الانتفاع بما خلق الله سبحانه في هذا الكون الفسيح وفي هذا يقول الحق تبارك وتعالي : ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللهِ الَّتِيَ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالْطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُواْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ (الأعراف آية ، 32) .

وتتضح أهمية الفقه أكثر من خلال إدراكنا بأن الجماعات ، والأفراد في أمس الحاجة إلى قوانين يحتكمون إليها ؛ لتسيّر حياتهم ، وتوجه نشاطهم الوجهة السليمة ، ولا بد أن تراعي هذه القوانين فطرتهم ، ولا شك أن الفقه الإسلامي هو الذي يستوعب هذه الفطرة الإنسانية ، ويقدرها حق قدرها ، ويهيئ لها الغذاء الملائم ، والمناخ الصالح ، ومما لا ريب فيه أنه لو تركت هذه القوانين لجماعة معينة تضعها وتقننه – كما في القوانين الوضعية فإن هذه القوانين لن تحقق الغرض المنشود منها ؛ لخضوعها لظروف وملابسات تتفق مع جماعة دون أخرى، ولهذا كان خيرا للإنسانية أن تحتكم لقوانين سماوية، وتسير على ضوئها في علاقاتها ببني جنسها علي اختلاف أجناسهم . كما أن تربية المسلم على أحكام الدين من عبادات، ومعاملات، تجدد نفسه باستمرار، لا برباط العقيدة، ولا برباط المجتمع، ولا بما تزوده به من أخلاق وفضائل فحسب بل بالتوبة التي تزيل عن القلب ما يعلق به من ذنوب، وتمحو عن الجوارح ما قد تكسبه من آثام؛ وأمارتها الرجوع عن الذنب، والعزم علي عدم العودة إليه، واستبداله بعمل صالح، ورد الحقوق إلى أهلها . (الزدجالية، 2014، 359، 360).

ويمكن إرجاع أهمية تعلم الفقه لعدد من الأسباب، يمكن إجمال أهمها في النقاط التالية:

1- إن العمل بالأحكام الشرعية أصل لازم، وقاعدة راسخة تقوم عليها أفعال المسلم من عبادات ومعاملات، فعبادة الله لا تتحقق صحتها إلا بشرطين هما: الإخلاص لله، وعبادته بما شرع. قال الله تعالى :﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَمَن كَانَ يَرْجُو لِقَاء رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحاً وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَداً﴾ (الكهف آية ،110).

2- إن تحديد منظومة القيم الإسلامية مرتبط بالأحكام الشرعية، فالحكم الشرعي معيار للحكم على السلوك، إذ ما حسنه الشرع فهو حسن، وما قبحه الشرع فهو قبيح، وهذه هي القاعدة التي ينبغي أن تترسخ في عقول الناس، فيما يصدر عنهم من أقوال وأفعال وسلوكيات.

3- إن تمثل المسلم لأحكام الشريعة هو دليل الإيمان الصادق، والإسلام الحقيقي، فالإسلام دين علم وعمل، عقيدة وشريعة، والمسلم ملزم بإتباع أحكام الشرع في كل شأن من شؤون حياته، وافق ذلك هواه أم خالفه، قال الله تعالى: ﴿فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيماً﴾ (النساء آية،65).

4- تعمق دراسة الفقه ارتباط المتعلمين بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وتعزز لديهم أهمية فهمها ودراستهما، وإعمال العقل لاستنباط واستنتاج الأحكام الشرعية منهما. (الجلاد، 2004، 364).

5- إن دراسة الفروع والجزئيات الفقهية يكاد يكون مستحيلاً، بينما يدرس الطالب والعالم قاعدة كلية تنطبق على فروع كثيرة لا حصر لها، ويتذكر القاعدة ليفرع عليها المسائل والفروع المتشابهة والمتناظرة، ولذلك سمي هذا العلم أيضاً: علم الأشباه والنظائر.

6- إن الأحكام الجزئية قد يتعارض ظاهرها، ويبدو التناقض بين عللها، فيقع الطالب والباحث في الارتباك والخلط، وتشتبه عليه الأمور حتى يبذل الجهد والتتبع لمعرفة الحقيقة.

7- أما القاعدة الفقهية فإنها تضبط المسائل الفقهية، وتنسق بين الأحكام المتشابهة، وترد الفروع إلى أصولها، وتسهل علي الطالب إدراكها وأخذها وفهمها.

8- إن القواعد الكلية تسهل على رجال التشريع غير المختصين بالشريعة فرصة الاطلاع على الفقه بروحه ومضمونه وأسسه وأهدافه، وتقدم العون لهم لاستمداد الأحكام منه، ومراعاة الحقوق والواجبات فيه، وهذا ما حققته القواعد الفقهية في مجلة الأحكام العدلية، والتي انتقلت إلى العديد من القوانين المعاصرة.

9- تكوّن القواعد الكلية عند الطالب ملكة فقهية تنير أمامه الطريق لدراسة أبواب الفقه الواسع، ومعرفة الأحكام الشرعية في المسائل المعروضة عليه، واستنباط الحلول للوقائع المتجددة، والمشاكل المتكررة، والحوادث الجديدة.

10- تساعد القواعد الكلية في إدراك مقاصد الشريعة، وأهدافها العامة؛ لأن مضمون القواعد الفقهية يعطي تصوراً واضحاً عن المقاصد والغايات، مثل: "المشقة تجلب التيْسير"، أو "الرخص لا تناط بالمعاصي "، أو "تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة"، وغير ذلك من الفوائد والمنافع الي تحصل من دراسة القواعد الفقهية. (الزحيلي، 2006، 27، 28).

11- لقد واجه الفقه الإسلامي على مر العصور تحديات عظمى، وأثبت قدرته ومرونته في مواجهة هذه التحديات، ومن هذه التحديات:

أ- مواجهته للحضارة الفارسية حين فتح المسلمون بلاد العراق وفارس، حيث قام الخليفة عمر بن الخطاب -رضي الله عنه - بتجنيد علماء الصحابة وفقهائهم في مواجهة الفكر الفارسي وكان من أبرز من جندهم لذلك الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه-.

ب- تحديه لسيل الفلسفة التي جاءت نتاجاً لحركة الترجمة التي قام بها النصارى، فكان لابد من مواجهتها، فقام الفقهاء بجمع الآثار الفقهية عن النبي ρ وعن الصحابة الكرام وعن التابعين، ثم تناولوا هذه الآثار بالتقعيد والتأصيل، فحفظوا بذلك الفقه من التأثر بهذا الفكر الغريب الذي دخل الحضارة الإسلامية.

ج- تحديه للحضارة الأوروبية، وذلك إبان الفتح الإسلامي لأوروبا على يد العثمانيين، وقد واجه الفقهاء هذا التحدي بتخريج الأحكام للحوادث الجديدة على الأصول القديمة، وقد تم :ذلك من خلال المجامع الفقهية التي أقاموها في كل مدينة كبيرة (المالكي، 2008، 24).

ويتضح مما تم عرضه أن التحديات المستجدة والمعاصرة التي تواجه الفقه الإسلامي في العصر الحالي كثيرة منها ما يلي:

1- التطور الهائل في مجالات الحياة كلها، في مجال المال والاقتصاد، والطب، والتقنية، والاجتماع، والسياسة، مما أوجد قضايا ومستجدات وواقعات لم تكن معروفة من قبل، وتتطلب اجتهاد فقهاء المسلمين لاستنباط أحكام لها.

2- إفرازات العولمة، والتقدم العلمي والتقني والتكنولوجي، والانفتاح الكبير على ثقافات الآخرين، والهيمنة الهائلة لثقافة الغرب على عقول كثير من المسلمين.

3- ضعف الوازع الديني لدي كثير من المسلمين، وعزوف كثير من صناع القرار عن تحكيم الشريعة الإسلامية، بقصد أو بدون قصد وإشاعة عدم صلاحية أحكام الفقه الإسلامي للوقت المعاصر.

4- ظهور واقعات للفقه فيها حكم، ولكن هذا الحكم لم يعد قادراً على تحقيق مقصد الشارع منه.

5- الرفض الكامل لأحكام الشريعة الإسلامية بحجة عدم صلاحيتها ووصفها بالرجعية والتخلف.
6- وتطويع الفقه الإسلامي لتحقيق رغبات الحكام.

ثالثًا: أسس الفقه الإسلامي:

1- التدرج في التشريع : لم ينزل التشريع مرة واحدة بل جاء على فترات في كل عام يشرع نوع من الأحكام لمناسبات شرعية ، واستمر في النزول شيئًا فشيئًا حتى أكمل الله الدين وأتم التشريع والحكمة في ذلك أن الإسلام جاء والعرب في إباحة مطلقة يكرهون كل ما يقيد حريتهم ، ويحد من شهواتهم ، وقد تمكنت من نفوسهم عادات وغرائز لا يستطيعون التحول عنها دفعة واحدة فاقتضت الحكمة الإلهية ألا يفاجئوا بالأحكام فتنفر منها نفوسهم ، ومن هنا نزل القرآن الكريم على فترات فنزلت السور والآيات شيئًا فشيئًا حتى تم في ثلاثة وعشرين عاماً ، وكان أغلب الأحكام ينزل لأسباب تقتضيه ، فيكون أوقع في النفس ، وأقرب إلى الانقياد. (الشرنباصي، 2003، 18).

2- التيسير على المكلفين ويتم ذلك برفع الحرج والمشقة عنهم، ومن هنا كانت التكاليف الشرعية – الأوامر والنواهي – قليلة لا يشق على المكلف فعلها، ففي القرآن الكريم يقول ربنا تبارك وتعالى: [يُرِيدُ اللّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُواْ الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُواْ اللّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ) (البقرة آيه ، 185) ولا نعني بعدم الحرج في الإسلام انتفاء المشقة فإن المشقة نوعان:

الأول :مشقة معتادة لا تعتبر في العرف مشقة، فمثل هذه لا يقصد الشارع إلى رفعها، فإن كل عمل في الحياة لا يخلو من مشقة.

الثاني :مشقة غير معتادة زائدة تضيق بها الصدور، وتستنفذ الجهود، وتؤثر على المرء في جسمه، أو ماله وتؤدي به إلى الانقطاع عن كثير من الأعمال النافعة، فهذه هي التي تفضل الله على الأمة رفعها عنهم تيسيرا وتسهيلاً عليهم، لذا فقد استقرأ الفقهاء موارد التخفيف في الشريعة فوجدوه يأتي على سبعة أنواع هي:

- إسقاط العبادة في حالة قيام العذر كالحج عند عدم الأمن.
- النقص من المفروض كالقصر في السفر.
- الإبدال :كإبدال التيمم من الوضوء.
- التقديم :كالجمع بعرفات.
- التأخير :كالجمع في المزدلفة.
- التغيير: كتغيير وقت الصلاة في وقت الخوف.
- الترخيص :كأكل الميتة عند الضرورة، وشرب الخمر إزالة الغصة (سلامه، 2005، 35).

3- تقليل التكاليف :امتازت الشريعة عما تقدمها من الشرائع بقلة التكاليف، فلم تثقل كواهل أتباعها بالأوامر والنواهي، بل سلكت بهم طريقًا وسطاً لا إعنات فيه بكثرة التكاليف، ولا إرهاق. (السايس، بدون، 30 - 32).

4- تحقيق العدل والمساواة بين البشر قال تعالي: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ لِلّهِ شُهَدَاء بِالْقِسْطِ وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُواْ اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُواْ اللّهَ إِنَّ اللّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ (المائدة آيه، 8).

رابعًا: مفهوم المستجدات الفقهية المعاصرة:

يكمن تعريف القضايا المعاصرة والمستجدة كمادة تدريس: بأنها (كل التغيرات اليومية التي تحدث في المجتمع المحلي أو العالمي، ولها تأثير علي حياة الطلاب ونشاطاتهم المختلفة، وقد تكون وقعت بالأمس أو منذ عهد قريب، ولكنها تؤثر على المجتمع الذي يعيش فيه الطلاب أو المجتمعات الأخرى القريبة. (اليازوري، 2011، 31، 32).

كما تُعرف بأنها: معرفة حال الأفراد والمجتمع وتحديد مجموعة الحقائق والقيم والموازين التي يصدر عنها الأفراد والمجتمع، فتحدد العلاقات بين الأفراد والمؤسسات من جهة، والعلاقات بين أفراد ومؤسسات المجتمع وبين المجتمعات الأخرى والكون من جهة ثانية، والعلاقات بين أفراد المجتمع ومؤسساته وارتباطها بخالق الإنسان والكون من جهة ثالثة. (موسي، 2001، 2).

وقد عرفها الباحث (إجرائياً): بأنها المسائل الجديدة التي ظهرت في عصرنا الحاضر ولم تكن موجودة من قبل، وتحتاج إلى بيان حكمها الشرعي ويجب تضمينها مقررات الفقه للمرحلة الثانوية الأزهرية حتى تشبع رغبة الطلاب في معرفة حكمها الشرعي.

خامسًا: أهمية دراسة المستجدات الفقهية المعاصرة:

لقد أشار كثير من العلماء إلى أهمية دراسة المستجدات والقضايا المعاصرة منهم: (القحطاني، 2000، 122- 129) (خنين ،2011) (حميش، 2003، 32- 36) (قنديل، السوسي ،2011)، وتتمثل هذه الأهمية في النقاط التالية:

1- التأكيد على صلاحية الشريعة لكل زمان ومكان:

من المعلوم أن شريعة الإسلام جاءت شريعة عامة داعية جميع البشر إلي إتباعها لأنها لما كانت خاتمة الشرائع استلزم ذلك عموماً – لا محالة - جميع أقطاره المعمورة، وجميع أزمنة هذا العالم، والأدلة على ذلك كثيرة من نصوص القرآن الكريم والسنة الصحيحة، بحيث بلغت مبلغ التواتر المعنوي، فمن أجل ذلك كتب الله لها البقاء والخلود والديمومة، وأن أهم ما يبرز هذا الجانب الاجتهاد والبحث في أحكام كل جديد يطرأ على هذه الشريعة ليتأكد للناس صلاحيتها وملاءمتها مهما تغيرت الظروف والأحوال.

2- مراعاته لحاجات ومصالح العباد:

إن من أبرز هذه الجوانب أهميةً في بحث أحكام المستجدات المعاصرة؛ مراعاته لحاجات الناس المتجددة ومصالحهم المتغيرة أو المتطورة ، وهذه المراعاة من مقتضيات الرحمة التي في قوله تعالى: (وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين) (سورة الأنبياء، آية 107) وفي عدم مراعاتها تعطيل لكثير من مصالح الناس وإيقاع للقدر بهم ، مما ينافي قصد الشارع في تحقيق المصالح ودفع المفاسد ، ولذلك تركت بعض الأقوال الفقهية وعمل بغيرها في الأقوال الضعيفة أو المرجوحة في بعض القضايا المعاصرة نظراً لتغير الظروف والأحوال وتبدل مناخ المصالح تبعاً لمستجدات العصر ومتغيراته .

3- تفويت الفرصة على الأخذ بالقوانين الوضعية:

لقد حلّت القوانين الوضعية القادمة من الغرب محل الشريعة الإسلامية في كثير من نواحي الحياة التشريعية في بعض البلاد العربية والإسلامية سواء في الإجراءات كقوانين المرافعات والإجراءات المدنية والجنائية ، أو في الموضوعات كالقوانين المدنية والتجارية والجنائية وغيرها ، وذلك لتقديمها مادة جاهزة ومبسطة علي شكل مواد ولوائح لا تحتاج في استخراجها إلي مشقة وعناء ، وزاد العمل بها أيضاً بفعل المؤثرات الخارجية ؛ حيث اعتبر العمل بهذه القوانين مظهراً من مظاهر الرقي والتمدن والتحضر ، وكانت المسائل الجديدة التي لم تبحث وليست لها أحكام معلومة في الشريعة من أهم ما يتذرع به دعاة القوانين، فإذا قام العلماء بالاجتهاد والبحث أحكام الجديد من النوازل والوقائع لم يعد هناك مسوغ للأخذ بالقوانين المستوردة ، وأدي ذلك إلي نمو وخصوبة الفقه الإسلامي وتغطيته لكل المتطلبات والأوضاع الناشئة والظروف المعاصرة.

4- تجديد الفقه الإسلامي:

إن هذا الدين أنزله الله علي عباده مفرقاً ولم ينزله جملة واحدة، قال الله تعالى: ﴿وقرآناً فرقناه لتقرأه على الناس على مكث ونزلناه تنزيلاً﴾. (الإسراء آية، 106).

ومعني فرقناه: أي نزلناه مفرقاً بحسب الوقائع أية أية وسورة سورة. فلم ينزل جملة واحدة، وذلك في بضع وعشرين سنة تثبيتاً لفؤاد النبي صلي الله عليه وسلم حيث كان ينزل لكل حادثة تقع ما يخصها من الأحكام، ويتعلم الناس من غير عجلة، ويتدرج بهم حتى يربيهم ويفقههم، فيقترن العلم بالعمل آية آية وسورة سورة، ويقع لكل حدث ما يخصه من البيان والتوجيه.

وهذا المعني الذي تحقق في عصر النبوة ما زال متحققاً في كل عصر، فالمسلمون بعد عصر النبوة يحتاجون إلي بيان الأحكام التي تخص الحوادث التي تنزل بهم في عصرهم، فيتعين الرجوع إلى الوحي لمعرفة أحكام هذه النوازل، وبحسب تجدد هذه النوازل والحوادث يجدون في الوحي المعين الصافي من العلم والفقه والتربية لتثبيت أفئدتهم لمعرفة أحكام الله فيما نزل بهم، ويتجدد الفقه في عصرهم بحسب ما يعالج من وقائع نازلة بالأفراد أو المجتمع. فالاجتهاد والبحث في أحكام النوازل له دوره الكبير في تجديد وتنمية الفقه في النفوس وفي واقع حياة الناس.

5- ربط قوة الأمة أو ضعفها بتقدم الاجتهاد أو تأخره:

إن من يستقرأ تاريخ الاجتهاد الفقهي في حياة الأمة الإسلامية يلحظ أن هناك علاقة قوية بين ازدهار هذا الاجتهاد وتقدم الأمة وقوتها، وأن ضعف الأمة وتخلفها كان وراءه تخلف الاجتهاد وضعف النظر في الوقائع والمستجدات النازلة.

ويتضح مما تم عرضه أن أهمية دراسة المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة تتمثل في الآتي:

1. أن فقه المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة من العلوم المهمة والفنون الضرورية في حياة الناس اليوم، لأنه يرد ويجيب عن مشكلات وقضايا مستجدة وعويصة نزلت بالناس وهم في أمس الحاجة لمعرفة الحكم الشرعي فيها. ففقه المستجدات والقضايا المعاصرة يهدف إذاً إلى توليد البدائل الشرعية للمشكلات المطروحة على الساحة المعاصرة اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وقانونيا...
2. أن من فوائد الفقه المعاصر ذلك الأثر العلمي الذي تخلفه هذه الإجابات عن المستجدات الفقهية لأنها تحفظ لنا مسائل واجتهادات العلماء بنصها لتكون سجلا للفتوي والقضاء ومرجعاً مهماً للمهتمين بها من أهل الاختصاص لا يمكن الاستغناء عنها بحال.

3. كما أن لفقه المستجدات المعاصرة فائدة أخرى، وهي فيما إذا نوقشت هذه المسائل في المجامع الفقهية التي يتم تشكيلها من علماء يمثلون جميع الدول الإسلامية، فإن ذلك من شأنه تنقيح أفكار العلماء واستفادة بعضهم من علم البعض، وكذلك من أجل التعاون والتكاتف للوصول إلى الحكم الشرعي الصحيح، وهذا يعصمهم من الخطأ أو الاختلاف، كما يساعد على وضع الأصول والضوابط الاجتهادية مما يسهل على الفقيه والمجتهد عمله في استنباط الأحكام الشرعية.

سادسًا: أسباب ظهور المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة:

في ظل التغييرات والتحولات المتسارعة في كل مكان تنشأ قضايا ومستجدات، وفيما يلي أسباب وبواعث ظهور هذه القضايا:

1- العولمة، الانفجار المعرفي، والتقدم التقني:

فالعالم اليوم يواكب ثورة في المعرفة والمعلوماتية، لم يشهد لها مثيلاً من قبل، كما يشهد تقدماً صناعياً وتقنياً في كافة فروع المعرفة، وفي شتى مجالات الحياة . كما أن للعولمة دواً خطيراً وبارزاً في ظهور الكثير من القضايا المعاصرة ، فالعولمة تستند على قيم مادية تنفي الإنسانية كإنسانية ، وتطرح رؤى تدور حول السوق والسياحة، أي أنها تدور في جوهرها حول الإنسان الاقتصادي والإنسان الجسماني ، ومخاطر العولمة أن ثقافتها غير مكتوبة ، بل هي مبثوثة عبر الأقمار الصناعية والفضائيات ، وتتغلغل في أساليب الحياة اليومية كالطعام والشراب والكساء والمواصلات كالهاتف والتلفاز ونظم التعليم وفرص العمل، والمعرفة باللغات الأجنبية ، والهجرة للدول الأجنبية أي ثقافة التدويل (حنفي ، جلال ، 2002، 29) .

2- الانفتاح الإعلامي وثورة الاتصالات:

إذا لم يدعم الإعلام القيم ولم يقم بدوره التثقيفي والتوجيهي والإرشادي والتعليمي؛ فإنه يصبح خطراً على العملية التربوية، ولقد أصبح الإعلام في وقتنا الحالي يدفع الإنسان بعيداً عن القيم والأخلاق، وإشاعة أدب الجنس والجريمة والتمرد، وقتل أوقات الشباب بما يبثه من برامج وأفلام ومسلسلات، وأصبحت تشكل خطراً على النظام التعليمي والحياة الثقافية والعلاقات الاجتماعية ونمط الحياة الاقتصادية في العالم الإسلامي.

إن وسائل الإعلام أصبحت في كل بيت بل في كل غرفة، لا تستثني من تأثيرها كبيراً ولا صغيراً، وهنا تتأكد أهمية بناء مناهج قادرة على مواجهة إفرازات الإعلام، وكل القضايا المستجدة لتمكين النشء من المضي بخطوات ثابتة واثقة، والسير على أرض صلبة مستقرة (ناجي، 2009).

3- ضعف الالتزام بالدين، والافتتان بنمط الحياة الغربية :

فقد سيطر نمط الحياة الغربية وأعرافها على كثير من جوانب الحياة، بالإضافة إلي غزو القوانين الوضعية لكثير من بلاد المسلمين، وتفريط الناس في التزامهم بأحكام الدين، وما يلحق بذلك من التوسع في الملذات والمطاعم والمساكن والمراكب والملابس والانشغال بالملاهي والاستكثار من

المكاسب، وقد دل على ذلك قول عمر بن عبد العزيز رحمه الله: تحدث للناس أقضية بقدر ما أحدثوا من الفجور. (القحطاني ،2009، 117).

4- تأثير شبكة الانترنت:

تعد شبكة الإنترنت أحدث شبكات الاتصال فقد اســـــتوعبت انعكاســـــات الثورة المعرفية التي اجتاحت العالم مؤخرا من خلال قدرتها الهائلة على تحويل العالم إلى قرية كونية يتم فيها التواصل العلمي والمعرفي بكل يسر وسهولة متخطيا الحدود الزمانية والمكانية ، إن كثرة المستجدات والقضايا المعاصرة وتداخلها وتشابكها يلقي على الفقهاء عبئاً بالاجتهاد، والتأسيس لعلم موسوعي للتشريع الإسلامي والمعارف الإنسانية الأخرى ، والتعاون بينهما تعاوناً يستوعب كل جوانب القضية المجتهد فيها، فالعالم المجتهد في العلوم الشرعية يكمله عالم متخصص متبحر في العلوم الدنيوية والإنسانية والتطبيقية ، للتوصل إلى تصور متكامل وحل صحيح للقضية .(العوض ،2005 ، 2).

ويري الباحث أن أسباب ظهور المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة هو: إن السبب الرئيس في ظهور مثل هذه المستجدات هو ما يشهده المجتمع الإسلامي الآن من تقدم معرفي، وتقني ومعلوماتي ظاهراً للعيان، هذه التغيرات فرضت التغيير على كافة شئون الحياة، بل وصل الأمر إلى قلب الأمور رأساً على عقب، فظهرت قضايا، ومستجدات لم يكن لها وجود من قبل.

وعليه يجب أن يكون منهج الفقه هو أولي المناهج الدراسية حساسية لمثل هذه المستجدات، لأنه المنهج المنوط به إمداد الطلاب بالأحكام الشرعية المستنبطة من أدلتها التفصيلية، مع تبرير هذه الأحكام وتبيان مصدرها، وكيفية التوصل إليها، وهذا كله يدعم إجراء الباحث لهذه الدراسة.

الدراسة التجريبية: أدواتها وإجراءاتها

لبناء أدوات البحث وتطبيقها؛ قام الباحث باتباع الإجراءات الآتية:

أ- **الإطار النظري:** تناول مفهوم الفقه الإسلامي، وأهميته، وأسسه، كما تناول المستجدات الفقهية المعاصرة وأهمية دراسة المستجدات الفقهية المعاصرة، وأسباب ظهور المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة.

ب- إجراءات إعداد أداوت البحث:

(ب-1) إعداد قائمة بالمستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة:

1- الهدف من إعداد القائمة:

يتحدد الهدف من بناء القائمة في تحديد أهم المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة المناسبة واللازمة لطلاب الصف الأول الثانوي الأزهري.

2- مصادر اشتقاق القائمة:

تم اشتقاق القائمة الخاصة بالمستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة من المصادر التالية:

- بعض الدراسات والبحوث السابقة ذات الصلة بموضوع البحث.
- الفتاوى الصادرة عن الأزهر الشريف، ودار الإفتاء المصرية.
- الموضوعات المشتقة من دراسة التغيير في المجتمع المصري.
- أهداف تعليم التربية الإسلامية للمرحلة الثانوية الأزهرية.
- الموضوعات المشتقة من دراسة خصائص نمو طلاب المرحلة الثانوية.

- الكتب والمراجع العلمية المتخصصة في مجال الفقه الإسلامي.

3- وصف القائمة في صورتها المبدئية:

من خلال المصادر السابقة تمّ حصر أهم المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة المناسبة لطلاب الصف الأول الثانوي الأزهري، ووضعت في قائمة أولية وتضمنت هذه القائمة سبعة مجالات رئيسة يندرج تحتها مجموعة من المستجدات والقضايا الفقهية بلغ عددها (35) خمسة وثلاثون قضية، تم تصنيفها في خمسة مجالات رئيسة وهي علي النحو التالي: (القضايا المستجدة في مجال المعاملات، القضايا الطبية المعاصرة العبادات، أحوال شخصية، الأطعمة والشراب).

4- صدق القائمة:

لضبط القائمة تم عرضها على مجموعة من المحكمين بلغ عددهم (14) محكماً من المتخصصين في المناهج وطرق التدريس عامة، وطرق تدريس التربية الإسلامية بشكل خاص، وطلب منهم التكرم بقراءة القائمة وإبداء الرأي في بنود تلك القائمة من حيث مدى مناسبتها، وسلامة صياغتها ودقتها، والاستفادة من مقترحاتهم سواء بالحذف أو الإضافة أو التعديل في بنود تلك القائمة. وقد قام الباحث بإجراء التعديلات التي اقترحها المحكمون بنسبة (80%) فأكثر، ومن ثمّ تمّ التوصل إلى الصورة النهائية لقائمة القضايا الفقهية المعاصرة، واعتبرت القائمة أداة صادقة.

5- وصف القائمة في صورتها النهائية:

في ضوء ما أبداه السادة المحكمون من آراء ومقترحات، تمّ إجراء التعديلات اللازمة على القائمة المبدئية (سواء بالحذف، أو التعديل، أو الإضافة)، وأصبح العدد الإجمالي للمستجدات والقضايا الفقهية (3) ثلاثة مجالات رئيسة على النحو التالي: المجال الأول: مجال العبادات، ويندرج تحته (5) قضايا. المجال الثاني: مجال المعاملات، ويندرج تحته (7) قضايا. المجال الثالث: مجال القضايا الطبية، ويندرج تحته (8) قضايا. وبذلك تكون الصورة النهائية للقائمة مكونة من ثلاثة مجالات رئيسة يندرج تحتها (20) قضية فرعية.

(ب-2) إعداد الوحدة المقترحة في المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة:

تم إعداد الوحدة المقترحة وفق خطوات علمية يمكن تحديدها فيما يلي:

- تحديد أسس الوحدة المقترحة.
- تحديد الأهداف.
- تحديد المحتوي وتنظيمه.
- اختيار طرق وأساليب التدريس المناسبة.
- اختيار الأنشطة التعليمية ومصادر التعلم.
- تحديد أساليب التقويم.
- تحديد الخطة الزمنية لتدريس الوحدة التجريبية المقترحة. وفيما يلي تفصيل لذلك:

1- أسس إعداد الوحدة المقترحة في المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة:

من خلال ما سبق عرضه توصل الباحث إلى مجموعة من الأسس بلورها إلى أسس معرفية ونفسية وتربوية للاستفادة منها في إعداد الوحدة المقترحة، وهي على النحو التالي:

- صياغة الأهداف الإجرائية السلوكية بشكل واضح ومحدد، بحيث يمكن ملاحظتها وقياسها.
- ارتباط أهداف الوحدة المقترحة بحاجات واهتمامات الطلاب.

- أن تتسم الأهداف بالمرونة بحيث تستوعب الفروق الفردية بين الطلاب.
- اختيار محتوى يكسب الطلاب الوعي بالمستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة.
- اختيار محتوى ينمي الوازع الديني عند الطلاب.
- ملائمة المحتوي للمستوى العمري للطلاب في المرحلة الثانوية وخصائص نموهم.
- اختيار قضايا في ضوء ما يتضمنه المجتمع من قيم وعادات وتقاليد.
- اختيار القضايا التي تمس واقع وحياة الطلاب، أو تتصل بمشكلات خاصة بهم كأفراد أو بالمشكلات العامة.
- تدريب الطلاب على البحث والاستقصاء عن أحكام القضايا المختلفة والاستدلال عليها.
- تشجيع الطلاب ودمجهم في حوارات مع بعضهم البعض.
- وضع الطلاب في مواقف محيرة ومثيرة، لكي تخلق لديهم الدافعية على التساؤل.
- التأكيد على دور المعلم كموجه للطلاب وميسر لعملية التعلم.
- تدريب الطلاب على إصدار أحكام عقلانية قائمة على الأدلة والحجج القوية.
- تشجيع الطلاب على الانتباه والملاحظة، وتوفير شروط المناخ التربوي.
- العناية بالأنشطة التعليمية والتدريبات باعتبارها وسيلة فاعلة، يحقق الطلاب من خلالها أهداف الوحدة المقترحة، ويراعى فيها أن تكون متنوعة ومتعددة لتقابل ما بين الطلاب من فروق فردية.
- استخدام التغذية الراجعة، وتشجيع الاستجابات غير المتكاملة، ودعم الطلاب حتى لا تهتز ثقتهم بأنفسهم، والابتعاد عن الانتقادات الجارحة والتعليقات.
- تشجيع المناقشة المفتوحة للطلاب، ليناقشوا أفكارهم ووجهات نظرهم وتحليلاتهم مع إعطاء كل طالب الوقت الكافي للاستجابة وعدم التسرع، والإصغاء له بالاهتمام.
- التقويم ينبغي أن يكون مستمرا ويزيد من مستوى الدافعية من أجل المزيد من التعلم، لذا فالتقويم في الوحدة المقترحة جزئي وتنموي مصاحب لكل مواقف تربوي وعقبة، والتقويم النهائي بتطبيق الاختبار المعرفي ومقياس الوعي.

2- تحديد هدف الوحدة المقترحة:

يتمثل الهدف العام للوحدة المقترحة في تنمية الوعي بالمستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة لدى طلاب الصف الأول الثانوي الأزهري.

3- وصف محتوى الوحدة المقترحة وتنظيمه:

من خلال تحديد الأهداف تم وضع تصور لبعض المواضيع التي تحقق تلك الأهداف، وذلك باستخدام مجموعة من المراجع والكتب المتخصصة بالفقه الإسلامي، مع الاستعانة بآراء وخبرات المتخصصين في مجال التربية الإسلامية. وقد روعي في تنظيم المحتوي ما يلي:

- تنظيم موضوعات المحتوى بشكل منطقي منظم يسهل فهمه.
- سلامة المحتوى من الناحية العلمية.

وقد قام الباحث بتحديد عناصر المحتوى التعليمي، وتنظيمه وترتيبه في تسلسل محدد لتحقيق الهدف منه؛ حيث تم تنظيم المحتوى الخاص بالوحدة المقترحة في القضايا الفقهية المعاصرة، والتي تهدف إلى تنمية وعي الطلاب بالمستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة.

وتكون محتوى الوحدة المقترحة من ستة دروس كل درس منها يتناول عدد من القضايا الفقهية كما هو موضح في جدول التالي:

جدول (3)
محتوي الوحدة المقترحة في المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة

م	المجال	القضايا الفقهية	عدد القضايا في كل مجال
1	العبادات	1. تجسيد شخصيات الصحابة والأنبياء رضي الله عنهم. 2. بناء مسجد أو معهد ديني على أرض زراعية تحايلاً للبناء عليها أو للعمل به. 3. حمل السلاح. 4. إفطار الطلاب للامتحانات. 5. الصلاة في الطائرات والقطارات والسيارات.	5
2	المعاملات	1- الصداقة بين الشباب والفتيات عبر الانترنت. 2- إجراء عقود الزواج بالوسائل الحديثة الانترنت والهاتف. 3-نشر إعلانات الزواج عن طريق الانترنت 4- طلاق الزوجة من زوجها طلاقاً صورياً لأخذ معاش حكومي. 5- برامج المسابقات ذات الجوائز المالية. 6- صعق البهائم والطيور بالكهرباء. 7- شراء الأصوات الانتخابية.	7
3	القضايا الطبية	1. عمليات التجميل. 2. زرع العدسات الملونة. 3. إجهاض الجنين المشوه أو المعاق. 4. القضاء بالوسائل الحديثة في إثبات النسب 5. جراحات تحويل الجنس. 6. التحكم في جنس الجنين. 7. إجراء عمليات لإعادة غشاء البكارة. 8. الموت الرحيم للمريض الميؤوس من شفائه.	8

4- طرق وأساليب التدريس المقترحة لتدريس الوحدة:

تُعد الأساليب التدريسية جزء من المنهج وهي من أكثر الأدوات التي تساعد على تحقيق أهداف المنهج المرغوبة، فهي ترتبط بالأهداف والمحتوى فمن الممكن استخدام أكثر من طريقة لعرض المحتوى وفقاً لطبيعة المادة أو العنصر الذي يقوم المعلم بعرضه.

ولقد اعتمد البحث الحالي على مجموعة من الطرق والأساليب منها ما يلي:

- الاستقصاء العادل
- الحوار والمناقشة
- التعلم الذاتي
- التعلم بالفريق

5- اختيار الأنشطة التعليمية:

تم اختيار الأنشطة التي تعزز التعلم وتثبته، وتثري الخبرة، وتساعد على تعديل السلوك، واكتساب الاتجاهات الإيجابية، وتشبع الحاجات، وتنمي الميول والهوايات المفيدة، ونشير في هذا المقام إلى مواصفات النشاط الهادف، كارتباطه بأهداف المنهج ومحتواه، وتنوعه، ومناسبته للمتعلمين، ومراعاة مبدأ الفروق الفردية، وتوفير الفرص المساعدة على اكتساب القيم والاتجاهات الإيجابية، والمهارات التعليمية المنسجمة مع طبيعة العصر. **وهناك مجموعة من الأسس يجب مراعاتها عند اختيار النشاط:**

1- أن ترتبط الأنشطة بعناصر المنهج الأخرى (الأهداف – المحتوى – الوسائل – الطرق – أساليب التقويم).
2- إتاحة الفرصة أمام جميع الطلاب للمشاركة بفاعلية.
3- ارتباط الأنشطة بحاجات الطلاب واهتماماتهم ومستوى نضجهم العقلي.
4- التنوع بين الأنشطة التمهيدية والمرحلية والنهائية.
5- تصميم الأنشطة بحيث تناسب الفروق الفردية بين الطلاب.

وبناءً على ما تقدم فإن الأنشطة التي يمكن أن تعتمد عليها الوحدة المقترحة هي كما يأتي:

1- زيارة شبكة الانترنت وجمع المادة العلمية منها.
2- إعداد لوحات تعليمية.
3- إشراك الطلاب في مجموعات تعاونية لإنجاز بعض المهمات التي تم تكليفهم بها.
4- تكليف الطلاب بالرجوع إلى المكتبات لجمع المعلومات حول القضايا التي يدرسونها من مصادرها المختلفة.
5- تكليف الطلاب بإعداد بطاقات تتضمن الأسئلة المختلفة التي يُمكن طرحها حول القضايا التي يدرسونها.
6- عمل مسابقات بين المجموعات.

6- تحديد الوسائل التعليمية:

يتطلب المنهج المطور منظومة من الوسائل والتقنيات التعليمية التي تساعد كلاً من المعلمين والمتعلمين على تحقيق أهداف المنهج، فقد تدخل موضوعات جديدة على المنهج المطور تستدعي استخدام مصورات أو أفلام أو تسجيلات أو أقراص مدمجة أو بطاقات ولوحات جديدة تسهم في تسهيل تعليمها وتعلمها، وهذا ما يتطلب توفير الأجهزة التقنية الضرورية لبعض المواد التعليمية، فإن توفيرها بين أيدي المتعلمين والمعلمين والمشرفين التربويين الذين يشاركون في تطبيق المنهج المطور ومتابعته وتقويمه أمر بالغ الأهمية.

7- أســـــاليب التقويم:

يُعد التقويم عنصراً مهماً من عناصر المنهج، ونستطيع من خلاله معرفة مدى تحقيق الأهداف التربوية التي وضعت مسبقاً، وفي ضوء نتائج التقويم من الممكن إجراء تعديلات على الأهداف والمحتوى والأنشطة والطرق وأساليب التقويم مرة ثانية. وقد استخدم في البحث الحالي أنواع التقويم الآتية:

أ- التقويم المبدئي:

ويستخدم هذا النوع من التقويم قبل بداية التدريس ولتحديد مستوي المتعلمين وقياس مدي استعدادهم لتقبل الموضوعات. ويستخدم في الاختبار القبلي الذي يطبق على المتعلمين قبل تدريس

الوحدة المقترحة، وبالتالي يساعد هذا النوع من التقويم على قياس وعي الطلاب بالمستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة خطوة بخطوة، وقد قام الباحث باستخدام الاختبار التحصيلي ومقياس الوعي للمستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة قبل البدء بالتدريس.

ب- تقويم تكويني:

وهذا التقويم يصاحب عملية تنفيذ الدرس ويساعد على تقديم التغذية الراجعة عن مستوي تحصيل المتعلمين ومدي تحقيقهم للأهداف المنشودة، وقد وضع الباحث مجموعة من الأسئلة والتدريبات مصاحبة لكل درس وتم طرحها على الطلاب أثناء التدريس، وذلك بهدف معرفة مدى وعيهم بالقضايا والمستجدات الفقهية المعاصرة المستهدف تدريسها، وللتعرف على نقاط القوة والضعف. وقد راع هذا التقويم الأسس التالية:

- مناقشة الطلاب أثناء الحصص، ومشاركتهم في المناقشة.
- إتاحة الوقت الكافي للطلاب في طرح ما يشغل فكرهم في مثل هذه القضايا.
- عدم التهكم أو السخرية من الطالب عندما يفشل في التوصل إلى الإجابة الصحيحة.
- تقديم التغذية الراجعة للطلاب أثناء المناقشة.

ج- تقويم نهائي:

ويكون في نهاية تدريس الوحدة بهدف الحصول على تقرير عام لتحصيل الطلاب وتحديد مستوياتهم النهائية. ويقوم الباحث باستخدامه عن طريق الاختبار البعدي عقب الانتهاء من تدريس الوحدة المقترحة؛ لمعرفة مدى تنمية وعي الطلاب بالمستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة والتغيير الذي طرأ عليهم.

(ب-3) إعداد دليل المعلم:

مر دليل المعلم الخطوات التالية:

1- تحديد الهدف من إعداد دليل المعلم:

تم إعداد دليل المعلم بهدف إرشاده لكيفية تدريس موضوعات الوحدة المقترحة؛ وذلك لتنمية الوعي بالمستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة.

2- تحديد محتوى دليل المعلم:

اشتمل دليل المعلم على جزأين؛ هما:

أولاً: - الجزء النظري؛ ويشتمل على مقدمة تتضمن ما يأتي:

- نبذه عن الفقه الإسلامي، والمستجدات الفقهية المعاصرة.
- عرض الأهداف العامة والإجرائية لتدريس موضوعات الوحدة.
- عرض القضايا المستهدف تنميتها في الوحدة المقترحة في المنهج المطور.
- عرض الوسائط والمصادر التعليمية المعينة في تحقيق أهداف الوحدة.
- عرض طرق التدريس المتبعة في تدريس موضوعات الوحدة.
- عرض الأنشطة التعليمية التي يُمكن الاستعانة بها عند تدريس موضوعات الوحدة.
- تحديد دروس محتوى الوحدة.
- عرض أساليب التقويم المعينة على قياس مدى تحقق أهداف الوحدة.
- عرض الخطة الزمنية لتدريس موضوعات الوحدة.

- عرض مجموعة من التوجيهات والإرشادات للمعلم التي من الممكن أن يستعين بها المعلم عند تدريس موضوعات الوحدة.

ثانياً: - الجزء التطبيقي للدليل:

يعرض هذا الجزء محتوى دروس الوحدة المقترحة في دليل المعلم وكيفية تنفيذها وهي على النحو التالي: الدرس الأول – قضايا مجال المعاملات (1)، الدرس الثاني- تابع قضايا مجال المعاملات (2)، الدرس الثالث- القضايا الطبية المعاصرة (1)، الدرس الرابع - القضايا الطبية المعاصرة (2)، الدرس الخامس- القضايا المستجدة في مجال العبادات (1) الدرس السادس - القضايا المستجدة في مجال العبادات (2). وقد تضمن كل درس من الدروس ما يلي:

(الأهداف الإجرائية الخاصة بكل موضوع، المحتوي، الوسائط التعليمية التي يمكن الاستعانة بها عند تدريس كل موضوع، الأنشطة الإثرائية التي يكلف بها الطالب، أساليب التقويم، زمن تدريس كل موضوع).

3- الجدول الزمني لتدريس الوحدة المقترحة:

تم تحديد الزمن المناسب لتدريس كل درس من دروس الوحدتين، وذلك من خلال نتائج التجربة الاستطلاعية والتي أسفرت عن:

أن كل درس يحتاج إلى (90) دقيقة، أي بمعدل (حصتين)، وذلك على النحو التالي:

(حصة) بمعدل (45) دقيقة لشـــرح الدرس والقضايا المتضمنة به، وحصة بمعدل (45) دقيقة.

والجدول التالي يوضح الجدول الزمني للتدريس:

جدول (4)
يوضح الخطة الزمنية لتدريس الوحدة المقترحة

عنوان الوحدة	عنوان الدرس	المدة الزمنية
المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة	1- القضايا المعاصرة في مجال المعاملات (1)	حصتان
	2- تابع القضايا المعاصرة في مجال المعاملات (2)	حصتان
	3- القضايا الطبية المعاصرة (1)	حصتان
	4- تابع القضايا الطبية المعاصرة (2)	حصتان
	5- القضايا المستجدة في مجال العبادات (1)	حصتان
	– تابع القضايا المستجدة في مجال العبادات (2)	حصتان
المجموع	**6 دروس**	**12 حصة**

(ب-4) إعداد كتاب الطالب:

سار إعداد كتاب الطالب وفق الخطوات التالية:

1- تحديد الهدف من إعداد كتاب الطالب:

تم إعداد كتاب الطالب بهدف تنمية الوعي بالمستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة لدى طلاب الصف الأول الثانوي الأزهري، حيث تم تنظيم المحتوى بما يتفق مع دروس الوحدة المقترحة.

2- تحديد محتوى:

اشتمل كتاب الطالب على جزأين؛ هما:

الجزء النظري؛ ويتضمن:

مقدمة موجهة للطالب توضح له– بطريقة مبسطة– الهدف من الكتاب، والفلسفة التي يقوم عليها الكتاب، وعرض عام للعناصر التي يتضمنها كل درس من دروس الكتاب هذا بالإضافة إلى بعض التعليمات والإرشادات للطلاب.

الجزء التطبيقي؛ ويتضمن:

المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة التي تمثل محتوى الوحدة المقترحة، وقد اشتمل كتاب الطالب على ستة دروس تتضمن مجموعة من الأنشطة والتدريبات وأوراق العمل لكل درس من دروس الوحدة المقترحة.

(ب-5) إعداد الاختبار المعرفي في المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة:

1- الهدف من الاختبار:

يهدف هذا الاختبار إلى قياس مدى معـــرفة وإدراك طـــلاب الصف الأول الثانوي الأزهري للمستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة. وذلك قبل تطبيق الوحدة المقترحة وبعدها.

2- تحديد مفردات الاختبار المراد قياسها:

تم الاعتماد في تحديد مفردات الاختبار المراد قياسها لدى طلاب الصف الأول الثانوي الأزهري من خلال قائمة المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة النهائية- المعدة مسبقاً - وبذلك تم تحديد قياس المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة لطلاب الصف الأول الثانوي الأزهري من خلال ثلاثة مجالات فقهية رئيسة، يندرج تحتها عشرون قضية فقهية فرعية.

3- مصادر إعداد الاختبار:

لصياغة مفردات الاختبار تم الرجوع إلى عدد من المصادر منها:

- قائمة المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة النهائية، للتأكد من جميع القضايا المراد قياسها دون إغفال أي منها.
- الكتب والمراجع المتعلقة بالفقه الإسلامي.
- الدراسات والبحوث السابقة التي تناولت موضوعات فقهية.
- محتوى دليل المعلم والذي تضمن المستجدات والقضايا المرد قياسها.

4- تحديد نوع مفردات الاختبار:

تكونت فقرات الاختبار من نوع الاختيار من متعدد، والتي تعد من أفضل الأسئلة الموضوعية لما يتميز به هذا النوع من الاختبار بمزايا متعددة كما ذكرها (سامي ملحم، 2000، 217) ومنها:

- تغطيته لنسبة كبيرة من المحتوى.
- سهولة الاستعمال.
- سهولة التصحيح، خاصة إذا ما وفر للاختبار مفتاح تصحيح للإجابة.
- تستخدم لقياس وتقييم أنواع متعددة من قدرات الطلبة واستعدادهم.
- لا تدخل فيه ذاتية المصحح.

ويرى الباحث أن هذا النوع من الاختبار أكثر ملاءمة لطبيعة البحث. وقد تم صياغة مفردات الاختبار في ضوء الأسئلة الموضوعية، والتي تتمثل في أسئلة الاختيار من متعدد، وتقيس المستويات المعرفية في التذكر والفهم والتطبيق، وذلك من خلال قدرة الطلاب على تذكر وفهم وتطبيق المعلومات والأحكام الواردة في الوحدة المقترحة وإصدار الأحكام في التساؤلات الفقهية المعاصرة المتعلقة بالوحدة المقترحة. وهذا النوع من الأسئلة يتميز بارتفاع معدل صدقها وثباتها، كما إنها تتمتع بدرجة عالية من الموضوعية.

5- وصف الاختبار في صورته المبدئية:

تم صياغة الاختبار من نوع الاختيار من متعدد، ووضعت أربعة بدائل لكل سؤال بديل واحد هو الإجابة الصحيحة، ووضعت تعليمات الاختبار، وتكون الاختبار من (50) خمسين سؤالاً لقياس مدى معرفة وإدراك طلاب الصف الأول الثانوي الأزهري بالمستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة.

6- صياغة تعليمات الاختبار:

راعى الباحث عند صياغة تعليمات الاختبار أن تكون واضحة ومباشرة، وقد تم وضع تعليمات الاختبار لإعطاء الطلاب فكرة عن الاختبار والهدف منه، وطريقة الإجابة عنه.

وتمثلت تعليمات الاختبار في الآتي:

- كتابة البيانات الخاصة بكل طالب.
- قراءة الأسئلة قراءة جيدة.
- عدم ترك أي سؤال دون إجابة.
- عدم وضع أكثر من علامة للإجابة عن السؤال الواحد.
- عدم التخمين عند الإجابة عن التساؤلات.
- ضع رمز (✓) أمام الإجابة الصحيحة فقط.
- طمأنه التلاميذ بأن نتائج الاختبار سوف تستخدم لغرض البحث العلمي.
- تحديد الزمن الكلي للاختبار.

7- صدق الاختبار:

بعد الانتهاء من إعداد الاختبار في صورته الأولية، كان من المهم التأكد من تحقيق صدقه. وقد تأكد الباحث من صدق الاختبار من خلال:

- **الصدق الظاهري (صدق المحكمين):**

تم عرض الاختبار في صورته الأولية على مجموعة من الأساتذة المتخصصين في مجال: (التربية الإسلامية، والمناهج وطرق التدريس) من ذوي الخبرة، وقد بلغ عددهم (14) محكماً، وطلب من السادة المحكمين إبداء وجهة نظرهم حول مجالات الاختبار وفقراته من حيث:

- مناسبة الاختبار للمستوى التعليمي لطلاب الصف الأول الثانوي الأزهري.
- مدى تغطية مفردات الاختبار لجميع القضايا الفقهية المستهدف قياسها.
- تحديد انتماء الأسئلة للمجال التي تندرج فيه.
- مدى مناسبة البدائل للاختيار من متعدد لكل سؤال.
- مدى دقة الأسئلة لغوياً، وعلمياً.

وتم رصد استجابات السادة المحكمين على الاختبار وقد تمثلت فيما يلي:

- وضوح تعليمات الاختبار.
- مناسبة الأسئلة لقياس القضايا الفقهية المستهدفة.
- تعديل وصياغة بعض الأسئلة لتكون أكثر وضوحاً لطلاب الصف الأول الثانوي وقد أبدى السادة المحكمون بعض الملحوظات التي أخذها الباحث بعين الاعتبار.

8- إعداد جدول المواصفات:

يعرف (محمد العبسي،2010، 163) جدول المواصفات بأنه:" مخطط تفصيلي يبين فيه محتوى المادة الدراسية بشكل عناوين رئيسة، مع تحديد الوزن النسبي لكل موضوع، ونسبة عدد الأهداف، وعدد الأسئلة (مجموع العلامات) المخصصة لكل جزء منها". وفيما يلي توضيح لإعداد جدول مواصفات الاختبار، الذي يتضمن عدد الأسئلة بشكل عام، ونسبتها في كل مجال والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول (5)
الوزن النسبي لجدول المواصفات للاختبار المعرفي في القضايا الفقهية
لطلاب الصف الأول الثانوي الأزهري

م	القضايا الفقهية	الأسئلة التي تقيس كل قضية	عدد الأسئلة	الوزن النسبي %
الأول	**المجال الأول – قضايا العبادات:**			
1	تجسيد شخصيات الصحابة والأنبياء رضي الله عنهم.	**46،26**	2	
2	بناء مسجد أو معهد ديني على أرض زراعية تحايلاً للبناء عليها أو للعمل به.	**27 ،24**	2	
3	حمل السلاح.	**49،42،28**	3	
4	إفطار الطلاب للامتحانات.	**47 ،44**	2	
5	الصلاة في الطائرات والقطارات والسيارات	**43،29**	2	
الثاني	**المجال الثاني – قضايا المعاملات:**			
1	الصداقة بين الشباب والفتيات عبر الانترنت	**16،6**	2	
2	إجراء عقود الزواج بالوسائل الحديثة الانترنت والهاتف.	**50،5**	2	
3	نشر إعلانات الزواج عن طريق الانترنت.	**7،3**	2	
4	طلاق الزوجة من زوجها طلاقاً صورياً لأخذ معاش حكومي.	**19 ،8**	2	
5	برامج المسابقات ذات الجوائز المالية.	**45 ،31**	2	
6	صعق البهائم والطيور بالكهرباء.	**30، 14 ،9**	3	
7	شراء الأصوات الانتخابية.	**25 ،12 ،10**	3	
الثالث	**مجال الثالث ـ القضايا الطبية:**			
1	عمليات التجميل.	**32 ،13 ،2 ،1**	4	
2	زرع العدسات الملونة.	**33 ،21 ،18**	3	
3	إجهاض الجنين المشوه أو المعاق.	**34، 17**	2	
4	القضاء بالوسائل في إثبات النسب.	**35 ،15 ،4**	3	
5	جراحات تحويل الجنس.	**48 ،41، 36 ،20**	4	

6	التحكم في جنس الجنين.	**22،37**	2	
7	إجراء عمليات لإعادة غشاء البكارة	**38،23،11**	3	
8	الموت الرحيم للمريض الميؤوس من شفائه	**40، 39**	2	
20	المجموع	50	50	%100

يتضح من الجدول السابق أنه تم إعداد جدول مواصفات اختبار القضايا الفقهية، وهو يبين توزيع أسئلة الاختبار على مجالات القضايا الفقهية المراد قياسها، وذلك في ضوء أهداف منهج الفقه، كما أن الاختبار اشتمل على مجالات القضايا الفقهية وهي (**قضايا العبادات – قضايا المعاملات – القضايا الطبية**) موزعة على خمسين سؤالًا ومنوعًا بين أسئلة الاختبار من متعدد، والتكملة، والصواب والخطأ.

9- التجربة الاستطلاعية للاختبار:

بعد عرض الاختبار على مجموعة من المحكمين المختصين في المناهج وطرق تدريس اللغة العربية والتربية الإسلامية وتعديله في ضوء آرائهم ومقترحاتهم، تم تجريب الاختبار في صورته الأولية على مجموعة من طلاب الصف الأول الثانوي الأزهري بلغ عددهم (30) ثلاثون طالباً من خارج مجموعة البحث. **وكان الهدف من التجربة الاستطلاعية حساب ما يلي:**

1- تحديد زمن الاختبار:

متوسط زمن الاختبار = $\frac{\text{مجموع الأزمنة}}{\text{العدد}} = \frac{1500}{30}$

وبذلك يكون زمن الاخـــتبار (50) دقيقة بالإضافة إلى (5) خمس دقائق للتعليمات وتوزيع الأسئلة، إذ الزمن المناسب للاختبار يكون (55) دقيقة.

2- **حساب ثبات الاختبار المعرفي:**

تم حساب ثبات الاختبار المعرفي - للوحدة المقترحة في القضايا الفقهية المعاصرة المضافة لمنهج الفقه المطور لطلاب الصف الأول الثانوي - بتطبيق الاختبار على مجموعة (غير مجموعة البحث)، ثم أعيد الاختبار مرة أخرى على المجموعة نفسها بعد مرور أسبوعين على التطبيق الأول، حيث قام الباحث بحساب معامل ثبات الاختبار بطريقة (ألفا كرونباخ) على مجموعة البحث الاستطلاعية.

وتعتمد فكرة هذه الطريقة على حساب تباين مفردات الاختبار والتي يتم من خلالها بيان مدى ارتباط مفردات الاختبار بعضها ببعض وارتباط كل مفردة مع الاختبار ككل. وقد بلغ معامل الثبات (0،85)، وتدل هذه القيمة على أن الاختبار على درجة عالية من الثبات. وهي كافية ومناسبة لأغراض البحث العلمي.

3- معاملات سهولة وصعوبة مفردات الاختبار:

تم حساب معاملات السهولة لكل مفردة من مفردات الاختبار باستخدام المعادلة التالية:

معامل السهولة = $\frac{\text{الإجابات الصحيحة}}{\text{الإجابات الصحيحة + الإجابات الخطأ}}$ (السيد ، 2014، 445)

وحساب معامل الصعوبة بالمعادلة التالية:

معامل الصعوبة = 1 – معامل السهولة (السيد، 2014، 447)

حيث إن معـــامل الصعـــوبة تتراوح درجـــته ما بين (0،15و0،85)، فإذا قلت النســـبة عن (0،15) لكل مفردة تكون المفردة صعبة، ولو زادت عن (0،85) تكون المفردة شديدة السهولة، وقد تراوحت معاملات الصعوبة لمفردات اختبار المعرفي في القضايا الفقهية المعاصرة ما بين (0،20و0،80)، وبهذا تُعد مفردات الاختبار مقبولة الصعوبة، وهذا يؤكد مناسبة مفردات الاختبار من حيث سهولتها وصعوبتها. وبناءً عليه يمكن القول بأن جميع مفردات الاختبار تقع داخل النطاق المحدد، وأنها ليست شديدة السهولة أو الصعوبة، وبذلك وصفت أسئلة الاختبار بأنها مناسبة.

4- **طريقـة التصحـيح:** تم تحديد الدرجة الكلية للاختبار (60) درجة على النحو التالي:

تم إعداد مفتاح تصحيح اختبار القضايا الفقهية واشتمل على رقم السؤال والإجابة عنه، كما قُدرت درجات الاختبار بحيث خصصت لكل سؤال درجة واحده عدا الأسئلة (1 ، 5 ، 6 ، 8 ، 9 ، 12 ، 14 ، 44 ، 46 ، 50) فلكل سؤال منها درجتان، وبذلك تكون درجة الاختبار الكلية 60 درجة، وقد تم توزيع الدرجات على الأســئلة بالتناسب مع الصعوبة والوقت اللازم للإجابة مع كتابة الدرجات أمام كل سؤال من الأسئلة، كما تم تحديد درجة كل سؤال على حسب مستوى نواتج التعلم التي يقيسها هذا السؤال.

5- وصف الصورة النهائية للاختبار:

بعد أن أنهى الباحث خطوات إعداد الاختبار المعرفي، وتأكد من صدقه وثباته وتجريبه استطلاعيا، أصبح الاختبار في صورة النهائية مكوناً من (50) خمسين سؤالا موزعة على المستجدات والقضايا الفقهية، الرئيسة والفرعية المستهدف تنمية وعي طلاب الصف الأول الثانوي الأزهري بها، وأصبح الاختبار في صورته النهائية.

(ب-6) مقياس الوعي بالمستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة:

تم إتباع الخطوات والإجراءات التالية عند إعداد المقياس:

1- تحديد الهدف من المقياس:

قياس مدى وعي طلاب الصف الأول الثانوي الأزهري بالمستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة.

2- تحديد مصادر إعداد المقياس:

- أدبيات المناهج وطرق تدريس التربية الإسلامية وعلم النفس التربوي.
- البحوث والدراسات السابقة التي استخدمت مقاييس الوعي كأدوات بحثية في المواد الدراسية
- المختلفة بصفة عامة، والتربية الإسلامية بصفة خاصة.
- الكتابات المتخصصة في طبيعة الاتجاهات، وطرق قياسها.

3- تحديد أبعاد ومحاور المقياس:

يؤكد علماء النفس أن للوعي ثلاث مكونات معرفية، وجدانية، سلوكية، وهذه المكونات تتكامل مع بعضها وتتفاعل لتشكل اتجاه الفرد ووعيه، ولكي يتم قياس الوعي بشكل صحيح فلابد من أخذ هذه المكونات في الاعتبار عند عملية القياس- وتأسيسا على ما سبق- فقد حدد الباحث الاختبار المعرفي لقياس المكون المعرفي، ومقياس الوعي لقياس المكون الوجداني، سلوكي.

4- صياغة مفردات المقياس:

تم صياغة مفردات المقياس على شكل مجموعة من العبارات المختلفة التي تقابل الطلاب في حياتهم اليومية والمتصلة بأبعاد المقياس وعددها (40) أربعون عبارة، وقد أُعطي لكل عبارة أربعة بدائل تمثل رأي الطالب، وعلى الطالب أن يختار البديل الذي يراه مناسباً من وجهة نظره للتصرف السليم في

هذا الموقف، وقد روعي عند صياغة عبارات مقياس الوعي بالمستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة ما يلي:

- ارتباط العبارة أو الفقرة بأهداف الوحدة المقترح.
- أن تكون المواقف ملائمة لمستوي طلاب الصف الأول الثانوي الأزهري.
- أن تغطي الأسئلة أبعاد المقياس في المجالات الفقهية المستهدفة في البحث.
- أن تكون بدائل السؤال متساوية قدر الإمكان.
- أن تتضمن العبارة فكرة واحدة فقط.
- سلامة العبارة من حيث صياغتها لغوياً.
- تجنب ما يشير في بدائل السؤال إلى الإجابة الصحيحة.

- **صياغة تعليمات المقياس:**

رُوعي عند صياغة تعليمات المقياس أن تكون واضحة ومباشرة، وتم الاهتمام بوضع تعليمات المقياس لإعطاء الطالب فكرة عن المقياس، والهدف منه، وطريقة الإجابة عنه، وتمثلت التعليمات في الآتي:

- كتابة البيانات الخاصة بكل طالب.
- قراءة الأسئلة قراءة جيدة.
- عدم ترك أي سؤال دون إجابة.
- التأكيد على أن درجات الطلاب في هذا المقياس لن تؤثر على درجاتهم في المقررات التي يدرسونها وإنما هي للبحث العلمي فقط.
- عدم البدء في الإجابة دون الإذن لهم بالبدء.

- **صدق المقياس:**

بعد الانتهـــاء من إعــداد المقياس ووضع تعليمــاته، كان لابد من التأكد من صلاحية صورته الأولية، ولذلك تم عرضه على مجموعة من المحكمين وذلك بهدف التعرف على الآتي:

- مدى ملائمة المقياس للهدف الموضوع لقياسه.
- مدى مناسبة المقياس لطلاب الصف الأول الثانوي الأزهري.
- مدى مناسبة تعليمات المقياس لطلاب الصف الأول الثانوي الأزهري.
- مدى وضوح عبارات المقياس.
- مدى ملائمة كل من البدائل للموقف.
- إضافة أو حذف أو تعديل في مفردات المقياس.

وقد تمثلت آراء السادة المحكمين فيما يلي:

- تعديل وإعادة صياغة بعض المواقف.
- تعديل وإعادة صياغة بعض اختيارات البدائل.
- مراعاة تساوي الإجابات في الطول.
- وقد تم إجراء التعديلات على المقياس في ضوء أراء المحكمين، وبذلك أصبح صالحا للتجربة الاستطلاعية.

وقد تم إجراء التعديلات على المقياس في ضوء أراء المحكمين، وبذلك أصبح صالحا للتجربة الاستطلاعية.

ج- إجراءات تطبيق أدوات البحث:

1- اختيار مجموعة البحث:

قام الباحث باختيار مجموعة البحث من طلاب معهد بنين أرمنت الثانوي الأزهري بإدارة أرمنت التعليمية محافظة الأقصر (محل إقامة الباحث) وبلغ عدد مجموعة البحث التجريبية (30) طالبًا، بعد استبعاد سبع طلاب من الذين يتخلفون عن الحضور إلى المدرسة.

2- التطبيق القبلي لأدوات البحث:

تم تطبيق أدوات البحث المتمثلة في (الاختبار المعرفي ومقياس الوعي في المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة) - تطبيقا قبلياً - على مجموعة البحث التجريبية، وذلك للوقوف على المستويات المبدئية لطلاب مجموعة البحث، وبعد الانتهاء من تطبيق الاختبار المعرفي ومقياس الوعي، تم تصحيح أوراق الإجابة، ورصدت النتائج ومعالجتها إحصائيا، لتوضيح الفرق بين المجموعتين في التطبيق القبلي.

3- التدريس لمجموعة البحث:

بعد الانتهاء من التطبيق القبلي للاختبار المعرفي في المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة، وتطبيق مقياس الاتجاه ، تم البدء في تدريس موضوعات الوحدة المطورة المقترحة في المستجدات الفقهية المعاصرة وقام الباحث بالتدريس للمجموعة التجريبية مسترشدًا بدليل المعلم الذي يوضح كيفية استخدام الدليل في تدريس الوحدة المقترحة فى منهج الفقه المقررة على طلاب الصف الأول الثانوي الأزهري حرصا منه على سلامة التجربة وضمانا لسير التدريس طبقا للإجراءات والمواصفات المحددة في الوحدة المقترحة، ومراعاة للملاحظات التي تبدو داخل الفصل أثناء التطبيق على المواقف التعليمية، هذا بالإضافة إلى حرص الباحث على أن يكون تطبيق تجربة البحث على مستوى عال من الجدية والالتزام. ولاحظ الباحث أثناء تدريسه لمجموعة البحث أن تدريس الوحدة المقترحة قد خلق جوا من العلاقات الإنسانية داخل الفصل الدراسي، متمثلة في روح التعاون والتفاعل بين الطلاب بعضهم البعض واشبع لديهم اهتماماتهم ورغباتهم في المعرفة. واستغرق التدريس (12) حصة، بواقع حصتين لكل درس.

4- التطبيق البعدي لأدوات البحث:

بعد الانتهاء من التدريس لمجموعة البحث التجريبية، تم التطبيق البعدي لأداتي البحث وهما: (الاختبار المعرفي ومقياس الوعي في المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة)، وقد تم التطبيق البعدي للاختبار المعرفي على طلاب مجموعة البحث يوم (27/ 12 / 2016م)، وتطبيق مقياس الوعي يوم (29 / 12 / 2016) وتم تصحيح الاختبار والمقياس ورصدت الدرجات لكل منهما؛ تمهيداً لمعالجتها إحصائيًا ثم تفسيرها وتقديم التوصيات والمقترحات.

- **ملاحظات على تجربة البحث:**
  - تحمسَ الطلاب للوحدة المطورة المقترحة في المستجدات الفقهية المعاصرة داخل الصف
  - أقبلَ الطلاب على إعداد الأنشطة التعليمية بتفاعل ونشاط.
  - تفاعلَ الطلاب مناقشة وحوارًا وتعاونًا أثناء دراسة الوحدة المقترحة.

5- المعالجة الإحصائية للنتائج:

قام الباحث بتصحيح (الاختبار المعرفي ومقياس الوعي في المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة)، وذلك بعد الانتهاء من التطبيق البعدي له على مجموعة البحث التجريبية، ثمّ تمّ رصد البيانات وتفريغها في جداول خاصة تمهيدا للمعالجة الإحصائية؛ وذلك لاختبار فروض البحث والوصول إلى النتائج، وقد اعتمد الباحث في عملية التصحيح على مفتاح التصحيح الذي أعد لهذا الغرض.

واستخدم الباحث فى معالجة النتائج على الإصدار الثامن عشر من خلال برنامج (spss) (v.18). وذلك بهدف معرفة مدى فاعلية تطوير منهج الفقه المقرر على طلاب الصف الأول الثانوي الأزهري في تنمية وعي الطلاب بالمستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة.

مما سبق قدم الفصل الثالث أدوات البحث وكيفية بنائها والإجراءات التي تمت لتنفيذ هذه الأدوات وتطبيقها على مجموعة البحث. لينطلق بعد ذلك في الفصل الرابع نحو عرض النتائج التي توصل إليها البحث، وتفسير هذه النتائج في ضوء أسئلة البحث وفروضه.

نتائج البحث: تحليلها وتفسيرها

يمكن عرض النتائج التي تم التوصل إليها في ضوء أسئلة البحث وفروضه والمتعلقة بمدى تأثير تطوير منهج الفقه في ضوء المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة على وعي طلاب الصف الأول الثانوي الأزهري.

وتم إجراء المعالجة الإحصائية للبيانات التي تم الحصول عليها من التطبيقين القبلي والبعدي الأدوات القياس على طالبات المجموعة التجريبية، وذلك باستخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical Package For Social Science، وتم تفسير هذه النتائج ومناقشتها في ضوء فروض البحث، والإطار النظري، والدراسات السابقة، وفيما يلي تفصيل ذلك:

جدول (1)
يوضح المتوسط والانحراف المعياري وقيمة (ت) في الاختبار التحصيلي في المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة - ككل - لنتائج القياسين القبلي والبعدي للمجموعة التجريبية (مجموعة البحث)

القياس	عدد الطلاب	المتوسط	التباين	متوسط الفروق	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
القبلي	30	10,30	1,14	40,23	1,07	59,23	دالة إحصائياً عند 0.01
البعدي	30	50,53	16,05		4,01		

يتضح من الجدول السابق أن متوسط درجات المجموعة التجريبية (مجموعة البحث) في اختبار الاختبار التحصيلي في المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة – ككل – بلغ (10,30) بانحراف معياري (1,07)، بينما بلغ متوسط درجات المجموعة نفسها في القياس البعدي (50,53) بانحراف معياري (4,01)، وعند حساب الدلالة تبين من الجدول أن قيمة (ت) المحسوبة بلغت (59,23) ، وبمقارنتها بقيمة (ت) الجدولية تبين أنه يوجد فرق دال إحصائياً عند مستوى (0,01)، بين متوسطي درجات طلاب مجموعة البحث التجريبية في الاختبار التحصيلي في المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة – الكلي- القبلي والبعدي، لصالح المتوسط الأعلى وهو للقياس البعدي.

يتضح من الجدول (1) أنه قد حدث نمو وتحسن لدى طلاب مجموعة البحث في الاختبار التحصيلي في المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة - ككل - بعد دراستهم لمنهج الفقه المطور ليصل لنسبة (83%) ويعزى هذا التحسن الدال إحصائيا إلى الأسباب التالية:

- مدى ارتباط موضوعات المقرر بالبيئة المحيطة بالطلاب.
- أن المقرر المقترح يربط بين النظرية والتطبيق.
- مساهمة المقرر المقترح في تنمية قدرة الطلاب على حل مشكلاتهم.
- طرق التدريس التي استخدمت في تدريس المقرر المقترح والتي تساعد على التفاعل المستمر بين المعلم والمتعلم.
- الاعتماد على نشاط الطلاب وإيجابيتهم في التعلم.
- تشجيع الطلاب على الحوار والمناقشة.
- استخدام الأنشطة والوسائل التعليمية المختلفة
- استخدام أسئلة التقويم المتنوعة.

الأمر الذي يؤكد على أن المنهج المطور له فاعلية دالة إحصائيا على تحسن تحصيل الطلاب في المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة، مما أسهم في تحقيق تلك النتيجة والتي **تؤكد صحة الفرض الثاني**.

جدول (2)
يوضح المتوسط والانحراف المعياري وقيمة (ت) في
الاختبار التحصيلي في المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة (القضايا الطبية)
لنتائج القياسين القبلي والبعدي للمجموعة التجريبية (مجموعة البحث)

القياس	عدد الطلاب	المتوسط	التباين	متوسط الفروق	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
القبلي	30	3,9	1,02	16,63	1,01	41,32	دالة إحصائياً
البعدي	30	20,53	2,98		1,73		

يتضح من الجدول السابق أن متوسط درجات المجموعة التجريبية (مجموعة البحث) في الاختبار التحصيلي في المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة (القضايا الطبية) القبلي بلغ (3,9) بانحراف معياري (1,01)، بينما بلغ متوسط درجات المجموعة نفسها في القياس البعدي (20,53) بانحراف معياري (1,73), وعند حساب الدلالة تبين من الجدول أن قيمة (ت) المحسوبة بلغت (41,32) , وبمقارنتها بقيمة (ت) الجدولية تبين أنه يوجد فرق دال إحصائياً عند مستوى (0,01), بين متوسطي درجات طلاب مجموعة البحث التجريبية في الاختبار التحصيلي في المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة (القضايا الطبية)، لصالح المتوسط الأعلى وهو للقياس البعدي.

يتضح من الجدول (2) أنه قد حدث نمو وتحسن لدى طلاب مجموعة البحث في الاختبار التحصيلي في المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة (القضايا الطبية) بعد دراستهم لمنهج الفقه المطور ليصل لنسبة (81%) ويعزى هذا التحسن الدال إحصائيا إلى الأسباب التالية:

- مدى ارتباط القضايا الطبية بالبيئة المحيطة بالطلاب.
- أن القضايا الطبية تربط بين النظرية والتطبيق.

مساهمة المقرر المقترح من القضايا الطبية في تنمية قدرة الطلاب على حل المشكلات الخاصة بهم في هذا الجانب.

جدول (3)
يوضح المتوسط والانحراف المعياري وقيمة (ت) في
الاختبار التحصيلي في المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة (قضايا المعاملات)
لنتائج القياسين القبلي والبعدي للمجموعة التجريبية (مجموعة البحث)

القياس	عدد الطلاب	المتوسط	التباين	متوسط الفروق	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
القبلي	30	4,17	0,81	15,37	0,90	50,37	دالة إحصائياً
البعدي	30	19,53	2,92		1,71		

يتضح من الجدول السابق أن متوسط درجات المجموعة التجريبية (مجموعة البحث) في الاختبار التحصيلي في المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة (قضايا المعاملات) القبلي بلغ (4,17) بانحراف معياري (0,9)، بينما بلغ متوسط درجات المجموعة نفسها في القياس البعدي (19,53) بانحراف معياري (1,71)، وعند حساب الدلالة تبين من الجدول أن قيمة (ت) المحسوبة بلغت (50,37)، وبمقارنتها بقيمة (ت) الجدولية تبين أنه يوجد فرق دال إحصائياً عند مستوى (0,01)، بين متوسطي درجات طلاب مجموعة البحث التجريبية في الاختبار التحصيلي في المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة (قضايا المعاملات) لصالح المتوسط الأعلى وهو للقياس البعدي.

يتضح من الجدول (3) أنه قد حدث نمو وتحسن لدى طلاب مجموعة البحث في الاختبار التحصيلي في المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة (قضايا المعاملات) بعد دراستهم لمنهج الفقه المطور ليصل لنسبة (83%)، ويعزى هذا التحسن الدال إحصائيا إلى الأسباب التالية:

- مدى ارتباط القضايا الفقهية في المعاملات بالبيئة المحيطة بالطلاب.
- أن قضايا المعاملات المقترحة تربط بين النظرية والتطبيق.
- مساهمة المقرر المقترح من قضايا المعاملات في تنمية قدرة الطلاب على حل المشكلات الخاصة بهم في هذا الجانب.

جدول (4)
يوضح المتوسط والانحراف المعياري وقيمة (ت) في
الاختبار التحصيلي في المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة (قضايا العبادات)
لنتائج القياسين القبلي والبعدي للمجموعة التجريبية (مجموعة البحث)

القياس	عدد الطلاب	المتوسط	التباين	متوسط الفروق	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
القبلي	30	2,23	0,51	8,27	0,72	34,53	دالة إحصائياً
البعدي	30	10,50	1,72		1,31		

يتضح من الجدول السابق أن متوسط درجات المجموعة التجريبية (مجموعة البحث) في الاختبار التحصيلي في المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة (قضايا العبادات) القبلي بلغ (2,23) بانحراف معياري (0,72)، بينما بلغ متوسط درجات المجموعة نفسها في القياس البعدي (10,50) بانحراف معياري (1,31)، وعند حساب الدلالة تبين من الجدول أن قيمة (ت) المحسوبة بلغت (34,53)، وبمقارنتها بقيمة (ت) الجدولية تبين أنه يوجد فرق دال إحصائياً عند مستوى (0,01)، بين متوسطي درجات طلاب مجموعة البحث التجريبية في الاختبار التحصيلي في المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة (قضايا العبادات)، لصالح المتوسط الأعلى وهو للقياس البعدي.

يتضح من الجدول (4) والرسم البياني في الشكل (4) أنه قد حدث نمو وتحسن لدى طلاب مجموعة البحث في الاختبار التحصيلي في المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة (قضايا العبادات) بعد دراستهم لمنهج الفقه المطور ليصل لنسبة (83%)، ويعزى هذا التحسن الدال إحصائيا إلى الأسباب التالية:

- مدى ارتباط القضايا الفقهية في العبادات بالبيئة المحيطة بالطلاب.
- أن قضايا العبادات المقترحة تربط بين النظرية والتطبيق.
- مساهمة المقرر المقترح من قضايا العبادات في تنمية قدرة الطلاب على حل المشكلات الخاصة بهم في هذا الجانب.

الأمر الذي يؤكد على أن المنهج المطور له فاعلية دالة إحصائيا على تحسن تحصيل الطلاب في المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة في كل مجموعة مستجدات على حده، مما أسهم في تحقيق تلك النتيجة والتي **تؤكد صحة الفرض الثالث**.

جدول (5)
يوضح المتوسط والانحراف المعياري وقيمة (ت) في مقياس الوعي بالقضايا والمستجدات الفقهية لطلاب الصف الأول الثانوي الأزهري لنتائج القياسين القبلي والبعدي للمجموعة التجريبية (مجموعة البحث)

القياس	عدد الطلاب	المتوسط	التباين	متوسط الفروق	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
القبلي	30	51,0	1,07	56,87	1,03	36,18	دالة إحصائياً عند 0.01
البعدي	30	107,87	83,18		9,12		

يتضح من الجدول السابق أن متوسط درجات المجموعة التجريبية (مجموعة البحث) في مقياس الوعي بالقضايا والمستجدات الفقهية لطلاب الصف الأول الثانوي الأزهري بلغ (51,0) بانحراف معياري (1,03)، بينما بلغ متوسط درجات المجموعة نفسها في القياس البعدي (107,87) بانحراف معياري (9,12)، وعند حساب الدلالة تبين من الجدول أن قيمة (ت) المحسوبة بلغت (36,18)، وبمقارنتها بقيمة (ت) الجدولية تبين أنه يوجد فرق دال إحصائياً عند مستوى (0,01)، بين متوسطي درجات طلاب مجموعة البحث التجريبية في مقياس الوعي بالقضايا والمستجدات الفقهية لطلاب الصف الأول الثانوي الأزهري القبلي والبعدي، لصالح المتوسط الأعلى وهو للقياس البعدي.

يتضح من الجدول (5) والرسم البياني في الشكل (5) أنه قد حدث نمو وتحسن لدى طلاب الصف الأول الثانوي الأزهري (مجموعة البحث) في مقياس الوعي بالقضايا والمستجدات الفقهية بعد دراستهم لمنهج الفقه المطور ليصل لنسبة (68%)، ويعزى هذا التحسن الدال إحصائيا إلى الأسباب التالية:

- المحتوى العلمي للمقرر المقترح الذي يضم مجموعة من القضايا المعاصرة التي تساعد على تنمية الوعي.
- أهمية هذه القضايا في مدى ارتباطها بالحياة المعاصرة للطلاب.
- عمل الطلاب في مجموعات.
- ارتباط كل درس من دروس المقرر المقترح بمجموعة من الأنشطة التعليمية التي تساعد الطلاب على المشاركة الفعالة باستمرار.
- تنوع الوسائل التعليمية.
- تنوع أساليب التدريس للمقرر المقترح.

الأمر الذي يؤكد على أن المنهج المطور له فاعلية دالة إحصائيا على تحسن تحصيل الطلاب في المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة، مما أسهم في تحقيق تلك النتيجة والتي **تؤكد صحة الفرض الرابع**.

جدول (6)
حجم فاعلية المنهج المطور في تنمية الوعي بالقضايا والمستجدات الفقهية لطلاب الصف الأول الثانوي الأزهري (مجموعة البحث)

م	الاختبار التحصيلي في القضايا الفقهية	درجة الفاعلية المحسوبة	حجم الفاعلية
1	القضايا الطبية	1,5	مرتفع
2	قضايا المعاملات	1,5	مرتفع
3	قضايا العبادات	1,4	مرتفع
4	الاختبار ككل	1,5	مرتفع
5	مقياس الوعي	1,3	مرتفع

يتبين من الجدول السابق أن المنهج المطور في تنمية الوعي بالقضايا والمستجدات الفقهية لطلاب الصف الأول الثانوي الأزهري (مجموعة البحث) له فاعلية مرتفعة، حيث بلغت في اختبار القضايا الطبية (1,5), وفي اختبار قضايا المعاملات (1,5)، وفي اختبار قضايا العبادات (1,4)، بينما بلغت في الاختبار التحصيلي- ككل- (1,5)، وفي مقياس الوعي بلغت درجة الفاعلية (1,3) وجميع هذه القيم تخطت الواحد الصحيح، وتقع في المدى الذي حدده بلاك من (1 –2)، مما يدل على أن المنهج المطور

في تنمية الوعي بالقضايا والمستجدات الفقهية لطلاب الصف الأول الثانوي الأزهري (مجموعة البحث) له فاعـــلية مرتفعة، والتي **تؤكد صحة الفرض الخامس.**

- **تفسير نتائج الطلاب في الاختبار المعرفي في المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة:**

أثبت تطوير منهج الفقه في ضوء المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة تأثير كبير في تنمية الوعي لدى طلاب المجموعة التجريبية؛ حيث كان متوسط درجات طلاب المجموعة التجريبية في التطبيق البعدي أعلى من متوسط درجات طلاب المجموعة التجريبية في التطبيق القبلي للاختبار المعرفي في المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة، ويرجع ذلك إلى الإجراءات الآتية:

1- تم إعداد بنود القائمة حيث تم تصنيفها إلى سبعة مجالات تنقسم إلى مجالات فرعية تندرج تحتها المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة اللازم توافرها في محتوى كتاب الفقه للصف الأول الثانوي الأزهري وهي:- العبادات ويندرج تحتها ثماني قضايا، والمعاملات ويندرج تحتها ثماني قضايا، والقضايا الطبية ويندرج تحتها عشر قضايا، وقضايا الفنون والرياضة ويندرج تحتها أربع قضايا، وقضايا الأحوال الشخصية ويندرج تحتها ثماني قضايا، والقضايا الفقهية في الأطعمة والأشربة واللباس والزينة ويندرج تحتها ثماني قضايا، والقضايا الفقهية في المجال السياسي والاقتصادي ويندرج تحتها سبع قضايا، وقد تم تحكيم هذه القائمة بعرضها على مجموعة من المحكمين في المناهج وطرق تدريس التربية الإسلامية والفقه الإسلامي وأصوله واللغة العربية ومعلمي التربية الإسلامية في المرحلة الثانوية ،وقد تم تصنيف القضايا الواردة بها إلى ثلاثة مجالات رئيسة يندرج تحت كل منها مجموعة من القضايا الفقهية المعاصرة اللازم توافرها في محتوى كتاب الفقه للصف الأول الثانوي الأزهري وهي كما يلي :-

- العبادات ويندرج تحتها خمس قضايا.
- المعاملات: ويندرج تحتها سبع قضايا.
- القضايا الطبية ويندرج تحتها تماني قضايا.

وقد كان عدد القضايا قبل التحكيم (53) قضية - ثم وصلت بعد التحكيم وإعادة التحكيم وإجراء التعديلات والحذف والإضافة إلى (20) قضية.

تم تحليل محتوى كتاب الفقه للصف الأول الثانوي الأزهري للكشف عن مدى توافر المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة، وقد توصل الباحث من خلال ذلك إلى عدم تضمين المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة في محتوى كتاب الفقه للصف الأول الثانوي، وأن محتوى هذا الكتاب يعني أساساً ببيان الأحكام المتعلقة بمقاصد الشريعة الإسلامية من الصلاة والزكاة والحج والعمرة دون اهتمامه بالمستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة وأن هذا المحتوى قد ركز وبشكل تفصيلي على القضايا التراثية أكثر من اهتمامه بالقضايا المعاصرة التي تهم حياة الطلاب وواقعهم الذين يعايشونه أي أنه أعتنى أساساً بالقضايا الواردة في كتب الفقه وبعيد إلى حد كبير عن قرارات المجامع الفقهية المعاصرة التي تسعى إلى التوصل إلى أحكام شرعية تستند إلى أدلة يطمئن الفرد معها إلى هذه الأحكام، وأن محتوى هذا الكتاب لم يثر تفكير الطلاب في التدبر فيما يطرأ على المجتمع المسلم من تغيرات وقضايا مستجدة، وهذا ما يؤكد صحة الفرد الأول.

2- تم إعداد التصور المقترح - في ضوء قائمة المستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة التي تم إعدادها مسبقاً – (أهداف، ومحتوى، وأنشطة ومصادر تعلم، وأساليب تقويم) وتصميمها في وحدة دراسية ومن ثمّ تضمينها في منهج الفقه.

- اختيار الوحدة المطورة من منهج الفقه المطور وإعداد (دليل المعلم، وأوراق عمل الطلاب) ثم عرض هذه الوحدة وملحقاتها على المحكمين لضبطها ووضعها في صورتها النهائية.

- إعداد اختبار معرفي، ومقياس وعي بالمستجدات والقضايا الفقهية المعاصرة (قبلي – بعدى)، والتأكد من صدقهما ثم ثباتهما.
- اختيار مجموعة البحث من طلاب الصف الأول الثانوي الأزهري – عشوائياً-.
- تطبيق الاختبار المعرفي ومقياس الوعي– تطبيقاً قبلياً – على مجموعة البحث التجريبية.
- تدريس الوحدة المختارة من المنهج المطور لمجموعة البحث التجريبية.
- تطبيق الاختبار المعرفي، ومقياس الوعي– بعدياً– على مجموعة البحث.

المراجع:

1- أحمد نسرين (2006): "فاعلية وحدة مقترحة عن الكوارث الطبيعية في تنمية اتخاذ القرار والاتجاه نحو الكوارث لدي تلميذات الصف الثاني المتوسط بمدينة مكة المكرمة"، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية التربية، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية.

2- الأشقر أسامه (2000): "مستجدات فقهية في قضايا الزواج والطلاق"، الطبعة الأولى، عمان، دار النفائس.

3- الأشقر عمر (1991): "تاريخ الفقه الإسلامي"، عمان، دار النفائس.

4- تربان خالد (2001): "بيع الدين وتطبيقاته المعاصرة "، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الشريعة، قسم الفقه المقارن، الجامعة الإسلامية بغزة.

5- الجلاد ماجد (2004) :"تدريس التربية الإسلامية الأسس والنظرية والأساليب العملية"، الطبعة الأولي، دار المسيرة، عمان، الأردن.

6- حسان عدنان (2006): "أحكام العقود الصورية في الفقه الإسلامي"، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية بغزة.

7- حلمي الوكيل، محمد المفتي (2004): "المناهج"، الطبعة الأولي، مكتبة الأنجلو المصرية.

8- حماد شريف (2007): "تحديات تغيير المناهج الشرعية في العالم الإسلامي مؤتمر" الإسلام والتحديات المعاصرة"، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية (الفترة من 2-3 من أبريل).

9- حمد هيام (2011): "مدى تضمن محتوى التربية الإسلامية للمرحلة الثانوية لقضايا فقه الواقع"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية بغزة.

10- حميش عبد الحق (2003): "قضايا فقهية معاصرة "، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

11- حنبل عبد الله (2005): "الاجتهاد الفقهي في العصر العباسي وحاجة الفقه المعاصر إلى مجتهدين"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية أصول الدين، جامعة الازهر.

12- حنفي حسن، جلال صادق (2002): "ما العولمة؟ حوارات لقرن جديد"، الطبعة الثانية، دار الفكر المعاصر، دمشق.

13- خنين عبد الله (2011): "مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة، ندوة بعنوان: تدريس فقه القضايا المعاصرة في الجامعات السعودية"، جامعة الإمام محمد بن سعود 10- 11 ديسمبر.

14- داغي علي، المحمدي علي (2005): "فقه القضايا الطبية المعاصرة"، الطبعة الأولى، بيروت، دار البشائر الإسلامية.

15- الرملي إسلام (2011): "أثر المدخل المنظومي في تنمية المفاهيم الفقهية والاتجاه نحوها لدى طالبات الصف الحادي عشر في محافظة غزة"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، الجامعة الإسلامية بغزة.

16- الزحيلي محمد (2006): "القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة "، الطبعة الأولي، دار الفكر، دمشق.

17- الزدجالية ميمونة (2014): "درجة اكتساب طالبات الصف العاشر للأحكام الفقهية المتعلقة بالمرأة في كتب التربية الإسلامية بسلطنة عمان"، مجلة الدراسات التربوية والنفسية، جامعة السلطان قابوس، مسقط، سلطنة عمان، مجلد (8) العدد (2).

18- زين سها (2007): "فاعلية مدخل القضايا المعاصرة في تدريس الجغرافيا على تنمية الوعي المائي والتحصيل لدى طلاب الصف الأول الثانوي"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنوفية.

19- السايس محمد (ب، ت): "تاريخ الفقه الإسلامي"، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
20- السبيعي بدر (2012): "غاية السول إلي علم الأصول"، الطبعة الأولي، دار لطائف، الكويت.
21- سلامه عبد الله (2011): "أضواء تربوية لمعلم التربية الإسلامية"، الطبعة الثالثة، طبعة مزيدة ومنقحة.
22- سلطان محمد، أبو ليل محمود (2003):"المسابقات المعاصرة في ضوء الفقه الإسلامي"، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة، جامعة الازهر. العدد الحادي والعشرون.
23- سليمان أحمد (2009): "تجديد منهج الدعوة الإسلامية في ظل المتغيرات الحديثة"، المؤتمر الدولي، رابطة الجامعات الإسلامية، جامعة صنعاء بعنوان: "التجديد في الإسلام" (الفترة من 9-12من فبراير).
24- السيد فؤاد (2014): "علم النفس الإحصائي وقياس العقل البشري"، القاهرة، دار الفكر العربي.
25- السيد ماجدة وآخرون (2008): "المناهج وتطويرها"، الطبعة الأولي، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة.
26- الشرنباصي رمضان (2003): "المدخل لدراسة الفقه الإسلامي"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.
27- شريف حماد (2004): "تحليل محتوى مساق الثقافة الإسلامية في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة في ضوء قضايا معاصرة مؤتمر"، التربية في فلسطين وتغيرات العصر"، كلية التربية، الجامعة الإسلامية (الفترة من 23-24من نوفمبر).
28- صابر ابتسام (2002): "تطوير مقرر الثقافة الصحية لكليات المعلمات بمنطقة مكة المكرمة"، رسالة دكتوراه، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية التربية للبنات بجدة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية.
29- صبّاح عبد الحميد (2008): ميراث الخنثى في ضوء الحقائق العلمية المعاصرة "، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية بغزة.
30- طعيمه رشدي وآخرون (2011): "المنهج المدرسي المعاصر"، الطبعة الثالثة، دار المسيرة، عمان، الأردن.
31- عبد السلام عبد السلام (2006): تطوير مناهج التعليم لتلبية متطلبات التنمية ومواجهة تحديات العولمة"، مؤتمر التعليم النوعي ودوره في التنمية البشرية في عصر العولمة، المؤتمر العلمي الأول لكلية التربية النوعية: جامعة المنصورة 12-13، إبريل.
32- العتيبي عالية (2002): "تطوير نموذج لإعادة هندسة العمليات الأساسية بكلية التربية للبنات بمحافظة جدة في ضوء المهارات المطلوبة في الخريجة"، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية التربية للبنات بجدة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية.
33- عرابي منى (2002): "القواعد والضوابط الفقهية المتعلقة بالجهاد والعلاقات الدولية"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك (الأردن).
34- عطيه سمية (2006): "عقود الزواج المعاصرة في الفقه الإسلامي"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية بغزة.
35- علي محمد (2003): "تطوير المناهج الدراسية من منظور هندسة المنهج"، الطبعة الأولي، دار الفكر العربي، القاهرة.
36- علي محمد (2011): "موسوعة المصطلحات التربوية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
37- علي وسام (2014): "تطوير مناهج التاريخ بالمرحلة الثانوية في ضوء مجالي الفهم والتفكير التاريخيين"، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية التربية، جامعة الإسكندرية.

38- العوض وليد (2005): "دور استخدام شبكة الإنترنت في التحصيل الدراسي لدي طلاب جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
39- غانم تفيدة (2015): "تحديث المقررات الدراسية العلمية في مناهج التعليم العام في ضوء العلوم التكنولوجية المعاصرة "، مجلة التربية، العدد الأول والثاني، يناير، دار الكتب المصرية، القاهرة.
40- القحطاني ثابت (2009): "مدى تناول مقررات الفقه بالمرحلة المتوسطة للقضايا الفقهية المعاصرة واتجاهات الطلاب نحو دراستها"، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى.
41- القحطاني مسفر (2000): "منهج استخراج الأحكام الفقهية للنوازل المعاصرة"، رسالة دكتوراه، غير منشورة، الجزء الثاني، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الفقه وأصوله، جامعة أم القري، المملكة العربية السعودية.
42- القدومي مروان (2000): "طرق تدريس الفقه الإسلامي "، مجلة النجاح، كلية الشريعة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين العدد (15).
43- قنديل صادق، السوسي ماهر (2011): "أهمية معالجة الرسائل العلمية للقضايا المعاصرة" مؤتمر الدراسات العليا ودورها في خدمة المجتمع"، الجامعة الإسلامية بغزة، 19 أبريل.
44- المالكي عدنان (2008): "تقويم مقررات الفقه في المرحلة الثانوية في ضوء المستجدات الفقهية المعاصرة"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
45- المبيض صفاء (2009): "دور المرأة ة في المجال الإعلامي المعاصر في الفقه الإسلامي"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية بغزة.
46- المحاميد شويش (2001): "مسيرة الفقه الإسلامي المعاصر"، الطبعة الأولى، عمان الأردن، دار عمان.
47- محمد أحمد شحاته حسين (2019):"القضايا الكلامية وأثرها في ضبط العقلية العلمية والجدل الأصولي"، كلية الدراسات القانونية والمعاملات الدولية، جامعة فاروس بالإسكندرية، **مجلة الشريعة والقانون**، العدد 34.
48- محمود شوقي (2012): "تطوير المناهج رؤية معاصرة "، الطبعة الأولي، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة.
49- مرعي توفيق، فرحان اسحق (2009): "المنهاج التربوي"، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
50- مصلح نسيم (2010): "تقويم منهاج الجغرافيا في المرحلة الأساسية العليا في ضوء بعض الاتجاهات العالمية"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، الجامعة الإسلامية بغزة.
51- مجمع اللغة العربية (2008): "المعجم الوجيز"، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم، المطابع الأميرية، القاهرة.
52- موسي متولي (2001): "فقه الواقع وتغير الفتوي"، مجلة الرائد، العدد (226).
53- ناجي عزو (2009): "تأثير الانترنت على ثقافة الشباب العربي" موقع الحوار المتمدن، العدد (2573).
54- النجدي أحمد (2004): "المنهج في عصر ما بعد الحداثة"، دار الأقصى للطباعة، القاهرة.
55- الوكيل حلمي (2008): "تطوير المناهج – أسبابه – أسسه – أساليبه – خطواته – معوقاته"، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي.
56- الوكيل حلمي، المفتي محمد (2004): "المناهج"، الطبعة الأولي، مكتبة الأنجلو المصرية.

57- اليازوري محمد (2011): "تقويم منهاج القضايا المعاصرة للمرحلة الثانوية في ضوء التوجهات المعرفية الحديثة ومدى اكتساب الطلبة لها"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، الجامعة الإسلامية بغزة.

58- يحيى نعيمة (2006): التجديد في الفقه الإسلامي في العصر الحديث"، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية دار العلوم، قسم الشريعة الإسلامية، جامعة القاهرة.

References:

59- BALJON, J. (1996): "INDO – PAKISTANI AND EGYPTIAN MUFTIS ON MEDICAL ISSUES", 86 (1), 85.

60- Padela, and Arozullah, and Ahsan, and Moosa and Ibrahim, BRAIN DEATH IN ISLAMIC ETHICO – LEGAL DELIBERATION: CHALLENGES FOR APPLIED ISLAMIC BIOETHICS. (2013) ,27 (3), 132 – 139.

61- KUDDUS, R, (2014): "ISLAMIC FOUNDING PRINCIPLES ON ORGAN TRANSPLANTATION AND THE EVOLUTION OF ISLAMIC SCHOLARLY OPINIONS ON THE SUBJECT. 46 (6), 2043 – 2045 .

Developing the Fiqh Course in the Light of Contemporary Fiqh Developments and Issues and its Effect on the Awareness of the First Grade Alazhar Secondary School Students

Mohammed Elazab Mohamed Hussain
Master's candidate, Department of Curriculum and Instruction Faculty of Women for Arts, Science and Education, Ain Shams University, Egypt
mohammedelazab65@gmail.com

Prof. Thanaa AbdelMoneam Ragab
Faculty of Women for Arts, Science and Education Ain Shams University, Egypt
Thanaa.ragab@women.asu.edu.eg

Prof, Reem Ahmed Abdelazeem
Faculty of Women for Arts, Science and Education Ain Shams University – Egypt
reem.abdalazeem@women.asu.edu.eg

Abstract

The present study aims to identify the effectiveness of the developed course in raising the awareness of some contemporary Fiqh (jurisprudence) developments and issues among the first-grade Alazhar secondary school students. The researcher selected a sample of (30) first-grade Alazhar secondary school students in one Al-Azhar institute in Luxor to whom the inventory of contemporary Fiqh developments and issues distributed to three domains: Domain one (worships) comprising (5) issues, domain two (muamalat) (rulings governing commercial transactions) comprising (7) issues, and domain three medical issues) comprising (8) issues, the content analysis form (prepared by the researcher) based on the inventory of contemporary Fiqh developments and issues, and the 40-item scale of students' awareness of some contemporary Fiqh developments and issues. The results showed statistically significant differences in the means of score of the experimental group students in measuring the awareness of contemporary Fiqh developments and issues in the pre-test and post-test in favor of the post-test.

Keywords: Fiqh Course, Contemporary Fiqh Issues, Raising Awareness.